

الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ٦

الأربعاء، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد (ملديف)

في المستقبل كمجتمع دولي وكدول منفردة تصوغ سياساتها الوطنية والدولية. وبالتالي، فإن درجة التزامنا بإعطاء الأولوية للقيم المشتركة التي اخترنا حمايتها ستحدد نجاحنا في تحقيق تطلعاتنا المشتركة.

لقد علمتنا جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) درساً هاماً عن مدى سهولة اهتزاز النظام الدولي القائم، ولكنها أظهرت لنا أيضاً القوة والمرونة التي يجب أن تتمتع بها مؤسساتنا المتعددة الأطراف والدولية لكي تتمكن من الاستجابة لحالات الأزمات. فعلى حين غرة، أصبحت العلاقات الدولية مهددة بينما كانت حقوق الإنسان مقيدة. وبدا أن تعددية الأطراف قد انهارت. وقد ثبت أن الفجوة بين البلدان الغنية والمتقدمة النمو من ناحية وأقل البلدان نمواً وأشدّها فقراً من ناحية أخرى باتت أكبر من أي وقت مضى من حيث الحصول على المعدات الطبية والأدوية واللقاحات. ومن أجل الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي، فإن الشيء الوحيد المتبقي الذي ينبغي عمله في ظل هذه الظروف هو أن نعدّد الأمل على أن تتمكن الاقتصادات والنظم الصحية الوطنية، وكذلك المؤسسات الدولية بما فيها هيئات الأمم المتحدة، من مكافحة الجائحة واكتشاف اللقاحات وتوزيعها.

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فونغنوركيو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية).

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

كلمة السيد جيليكو كومشيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة إلى

خطاب يليه رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك.

اصطحب السيد جيليكو كومشيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة،

يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جيليكو كومشيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كومشيتش (تكلم بالبوسنية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية):

يتناول موضوع مناقشة هذا العام العديد من المسائل الحالية التي تمثل حقاً بعض التحديات الرئيسية التي تؤثر على المسار الذي سنسلكه

وفقاً للمقرر ٥٧٣/٧٥ ودون أن يشكل ذلك سابقة بالنسبة للاجتماعات الرفيعة المستوى المقررة المزمع عقدها في إطار الأسابيع الرفيعة المستوى التي ستتظم مستقبلًا، ستستكمل المحاضر الرسمية للجمعية العامة بموافق تتزامن البيانات مسجلة سلفاً التي يقدمها رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي سيُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية العامة. وينبغي إرسال البيانات المقدمة في هذا الصدد إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: statements@un.org



واعتقد أن كلفة هذه الاستجابة الضرورية في أقل البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية - وهي البلدان التي تواصل الاعتماد على الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري - ستكون أكثر من غيرها. وكقاعدة عامة، لا تملك تلك البلدان القدرة أو الموارد الكافية للانتقال السريع والمنصف إلى مصادر الطاقة الخضراء. وسيؤثر ذلك على قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المدى المتوسط. ولذلك فإن الدعم المالي لتنفيذ الخطة الخضراء بالغ الأهمية، بمساهمات من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فضلاً عن الرابطات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي.

وبالإضافة إلى الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق باريس، يفرض الاتحاد الأوروبي معايير إضافية وتقبلها بلدان مثل البوسنة والهرسك كجزء من عملية تحقيق الاستقرار والانتساب إلى الاتحاد. وفي بلدي، البوسنة والهرسك، يُستمد ما يقرب من ٤٠ في المائة من توليد الكهرباء من قدرتنا على توليد الطاقة الخضراء. ومع ذلك، فإن الإغلاق التدريجي للمحطات الحرارية لتوليد الكهرباء وبالتالي معظم مناخنا، الذي يجب أن نتعهد به في السنوات الـ ٢٥ إلى الثلاثين المقبلة، سيسبب نقصاً في الكهرباء لا يمكن استبداله في الوقت المناسب بقدرتنا على توليد الطاقة الخضراء إذا أردنا أيضاً الحفاظ على الأنهار والتنوع البيولوجي الإيكولوجي وفقاً للمعايير الدولية. هذه بعض الظروف والتحديات الحقيقية التي نواجهها، كما أن دولاً أخرى كثيرة موجودة في هذه القاعة، في اعتقادي، تواجه تحديات مماثلة. ومع ذلك، فإن البوسنة والهرسك تقف وراء وعدها بالمساهمة في خفض انبعاثات غازات الدفيئة.

ومن نتائج التباطؤ الذي نواجهه في التنمية المستدامة هروب السكان في سن العمل إلى البلدان المتقدمة النمو. وفقاً للإحصاءات المتاحة، هاجر ما يقرب من ١٠ في المائة من السكان من البوسنة والهرسك منذ التعداد الأخير للسكان في عام ٢٠١٣، ومعظمهم من السكان في سن العمل وكذلك من الأسر الصغيرة التي لديها أطفال. ولهذا السبب أود أن ألفت الانتباه إلى أننا نواجه أيضاً، بالإضافة إلى الموجة المعروفة من المهاجرين الاقتصاديين من آسيا والشرق الأوسط

وفي الوقت نفسه، أود أيضاً أن أشدد على أهمية التعاون الثنائي والمساعدة الثنائية المقدمة من البلدان المجاورة أو الصديقة، التي كانت في العديد من المناطق بما فيها منطقتي من أوائل البلدان التي قدمت معونة ملموسة وعلامات على التضامن - وذلك قبل أن تتمكن المؤسسات المتعددة الأطراف من الاستجابة لأزمة جائحة كورونا بوقت بعيد. وهذا يعطينا الأمل ويظهر أهمية العلاقات الثنائية الجيدة. كما بررت الاستثمار في قدرات التعاون الإقليمي. وبناء على ذلك، أود أن أشيد ببعض المنظمات الإقليمية العديدة من غرب البلقان التي ساعدت على استدامة الاقتصاد وتيسير تدفق الناس والسلع الأساسية في ظل الظروف الجديدة. وأشير في المقام الأول إلى اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى ومجلس التعاون الإقليمي لجنوب شرق أوروبا.

لقد غيرت الجائحة العالم وأثرت على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي ظل الظروف الجديدة، يجب النظر إلى أهداف التنمية المستدامة في ضوء جديد تماماً. ومع ذلك، فإن إحدى أهم المسائل اليوم، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة أن المجتمع الدولي يحتاج إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، هي كيفية الاستجابة بشكل صحيح لاحتياجات الكوكب. إن تغير المناخ والاحترار العالمي، اللذين يظهران بوضوح وثبتا علمياً من خلال عمل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، من المسائل الرئيسية التي تقيد الطريق إلى التنمية المستدامة. ووفقاً للتقرير الخاص لهيئة المناخ لعام ٢٠١٨، فإن جهودنا الرامية إلى إبطاء الاحترار العالمي ومكافحة تغير المناخ لا تسفر عموماً عن النتائج التي نحتاج إلى تحقيقها بحلول عام ٢٠٥٠، ويصدر تقرير هذا العام نفس التحذير.

فلم يعد تغير المناخ مسألة تحذيرات من المجتمع العلمي. إنها حالة أزمة تخيم علينا بالفعل. وإيجاد حلول لتغير المناخ عملية مكلفة، ولكنها ستكون أكثر إذا لم نأخذ على محمل الجد الحاجة إلى تسريع أنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ. وقد أخذنا على عاتقنا ذلك الالتزام لأن بقاء البشرية، الذي يعتمد على تخفيف ارتفاع درجة الحرارة، قيمة يجب أن ندافع عنها بأي ثمن. إننا لم نختر تلك القيمة؛ بل هي التي اختارتنا.

والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من دستورنا. غير أن المحاولات التي جرت في السنوات القليلة الماضية لإضعاف الحقوق الإنسانية والمدنية الأساسية، واستبعاد فرادى المواطنين باعتبارهم من أصحاب حقوق الإنسان، قد وضعت ضغوطاً متزايدة على مجتمعنا. لقد جعل نظام المؤسسات المعقد في البوسنة والهرسك، القائم على اتفاق السلام، من الصعب التوصل إلى ما يلزم من توافق سياسي في الآراء لتمكين بلدي من الانتقال من مرحلة اتفاق دايتون، الذي أنهى الحرب، لكي يصبح دولة فعالة مع توفر إمكانية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي بطريقة تشتمل على جميع القيم التي تتطلبها الديمقراطية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وبغية توضيح الانتقائية التي تطبق بها صكوكنا الدولية لحقوق الإنسان، أود تناول هذا المجال الهام جداً من مجالات حماية حقوق الإنسان من وجهة نظر البلد الذي أنتمي إليه. أعتقد أننا جميعاً نشاطر الرأي القائل بأن حماية حقوق الإنسان في كل قطاع من قطاعات المجتمع شرط ضروري لإقامة ديمقراطيات مستقرة يسود فيها السلام والازدهار. ومع ذلك، وإذ ننظر إلى ذلك من منظور النظام السياسي في البوسنة والهرسك، أود أن أعتزم هذه الفرصة لأطلع الجمعية العامة على بعض العناصر الهامة التي تشكل للأسف جزءاً من الجانب الآخر، السلبي والمظلم، للقصة.

إن الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، الذي وُقِع عليه بالأحرف الأولى في دايتون وأُبرم في باريس في عام ١٩٩٥، ساري المفعول في البوسنة والهرسك. ويشكل دستور البوسنة والهرسك جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق بوصفه المرفق ٤. وتنص ديباجته بوضوح وبشكل لا لبس فيه على أنه يستند، في جملة أمور، إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨. ولئن كان من المفهوم أن الانضمام إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا يفرض التزاماً قانونياً مباشراً على البلدان المنضمة، فإنه بلا شك نظام قيم يهدف، ضمن أمور أخرى، إلى إقامة مجتمع، داخل وخارج البلدان نفسها، يقوم على المساواة بين جميع البشر على هذا الكوكب فيما يتعلق بحقوق الإنسان الأساسية.

وشمال أفريقيا نحو بلدي - وقد حاولنا تقديم المعونة الإنسانية والغذاء والسكن لهم - تدفق سكاننا إلى الخارج مما سبب مشاكل اجتماعية إضافية لمجتمعنا. إن شعبنا يغادر البوسنة والهرسك بحثاً عن فرص أفضل للعمل والحياة. كما أنه يسعى إلى الأمن في مجتمعات أكثر تنظيماً تعزز قيم حقوق الإنسان وتحميها على نحو أكثر نشاطاً. ويغريهم احتمال العيش في بيئة يمكن فيها لمعارفهم وعملهم توفير حياة ملؤها اليقين في إطار نظام اجتماعي رشيد.

ولهذا السبب أريد أن أشدد على أن حماية حقوق الإنسان هي القيمة العظيمة التالية. وقد أقرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالفعل كمبدأ. وفي أوروبا، لدينا أيضاً الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي تُنفذ تحت رعاية مجلس أوروبا، في حين دخل ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي حيز النفاذ في عام ٢٠٠٩. غير أنه يبدو أن دعم قيم حقوق الإنسان قد ضعف مؤخراً، حيث نشهد تطبيقها بشكل انتقائي، والتعامل معها على أساس المعايير المزدوجة. وأنا أرى أن هذه الاتجاهات تشكل تهديداً خطيراً للحفاظ على نظامنا المتعلق بحماية حقوق الإنسان.

إن تكثيف السياسات العرقية في بلدي، القائم على الإقصاء والاتجاهات العرقية الشوفينية، إلى جانب تنامي التعصب الديني وتعرش العلمانية في منطقة غرب البلقان، يبعث على القلق الشديد. وبعد أن شهد مواطنو البوسنة والهرسك حرب ١٩٩٢-١٩٩٥، أصبحوا شديدي الحساسية تجاه هذه الاضطرابات الاجتماعية، لا سيما بالنظر إلى الإبادة الجماعية التي ثبت ارتكابها في سربرينيتشا بموجب حكم محكمة العدل الدولية في لاهاي وأكدها أحكام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد للجمعية العامة أن بلدي لا يعتبر مثلاً ناجحاً لبناء السلام فحسب، بل يعتبر أيضاً مثلاً لصون السلام وتنمية المؤسسات في سياق تكليفها الأممي. ويشكل دستور البوسنة والهرسك جزءاً من اتفاق السلام الدولي في البوسنة والهرسك المعروف باتفاق دايتون للسلام. كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الإنسان، مما يقلل تماما من قيمة أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويتجاهلها. وهذه العوامل نفسها تبطل أحكام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي حددت وجود إبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب، وتطهير عرقي، بل وأعمال إجرامية مشتركة، وتثبت كذلك أن جميع تلك الجرائم الشنيعة ارتكبت على أساس الاختلافات في الأعراق بين مواطني البوسنة والهرسك. وهذا يلغي أحد حقوق الإنسان الأساسية للإعلان العالمي، وهو الحق في الحياة.

وبدون أي رادع أخلاقي، يتم تمجيد مجرمي الحرب ومكافأته، وهذا في رأيي يتعارض بشكل مباشر مع مبدأ آخر للأمم المتحدة، وهو إنهاء الإقلاات من العقاب على جرائم الحرب. وهذا يثير أسئلة أخرى تتطلب إجابات واضحة. كيف ينبغي لنا أن نتعامل مع العوامل السياسية والوطنية التي تلغي قرارات المحاكم التي أنشأتها الأمم المتحدة، وكيف ينبغي لنا أن نعالج حالات محددة يتم فيها رفض الأحكام التي تدين مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتطهير العرقي؟ هل يمكن لمن يرفضون هذه الأحكام ويخفون مرتكبي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، أن يكونوا جزءا من النظام القانوني الدولي؟ يتناول هذا السؤال مباشرة صميم أسس القانون الدولي ومنظمة الأمم المتحدة نفسها.

وفي الوقت نفسه يساء استخدام مبادئ الولاية القضائية العالمية لأغراض سياسية خارج نطاق الإجراءات والاتفاقات المبرمة بين الدول التي تحدد بوضوح طرائق مقاضاة المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب والذين تجب مساءلتهم. وهؤلاء المشتبه بهم مواطنون في البلدان التي تقع عليها المسؤولية الرئيسية عن ذلك. ويعرض استخدام الولاية القضائية العالمية بطريقة انتقائية وسياسية للخطر الشديد مبادئ القانون الجنائي والأمن القانوني، وبالتالي حقوق الإنسان. ويقوض ذلك الثقة أيضا في الآليات القضائية.

ومن ناحية أخرى، تمثل مختلف السياسات الرامية إلى فرض التمييز وعدم المساواة على مواطني البوسنة والهرسك محاولة لانتهاك النظام الدستوري والقانوني لبلدي لضمان التمتع بالنصيب الأكبر في إدارة البلد وصنع القرار فيه. ولا يمكن أن يسمح لهم بذلك أي قانون

ولأسف، فإن نظام القيم القائم على المساواة بين كل فرد داخل المجتمع غير موجود في البوسنة والهرسك. وأود أيضا أن أشير إلى أنه وفي خمسة أحكام ضد البوسنة والهرسك، أثبتت محكمة دولية، هي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ، وجود تمييز أو عدم مساواة بصورة منهجية فيما بين مواطني بلدي. ويتجسد عدم المساواة هذا في العديد من مجالات الحياة، بما في ذلك المجال السياسي - إذ لا يتمتع جميع المواطنين بحقوق متساوية في النظام الانتخابي - ولكن أيضا لأن هؤلاء المواطنين أنفسهم لا يتمتعون بحقوق وفرص متساوية في الحياة الاجتماعية، مثل الحق في العمل. ويتسم النظام السياسي في البوسنة والهرسك بأنه يعطي الأفضلية لعرق الفرد. ويتمتع مواطنو بلدي بحقوق أكثر أو أقل على أساس انتمائهم الإثني، حسب الجزء من البلد الذي يعيشون فيه. وأود أن أعتزم هذه الفرصة لكي أذكر الجمعية بأن التمييز على أساس الأصل الإثني للشخص هو أحد أشكال التمييز العنصري المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ١ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي اعتمدها الأمم المتحدة في عام ١٩٦٥.

وتتجلى تعقيدات هذه المسألة في محاولات التمييز بين مواطني البوسنة والهرسك وفرض عدم المساواة عليهم، حتى من خلال النشاط الدبلوماسي الدولي، بالتأكيد على الانتماء الإثني لبعض المواطنين والمطالبة بمزيد من الحقوق للجماعات العرقية التي تدعمها البلدان المجاورة، ودائما على حساب حقوق الإنسان الأساسية. وما يعنيه ذلك هو أن الحقوق الجماعية للبعض، التي لا يعبر عنها القانون الدولي، تسمو على حقوق الإنسان للأفراد. واسمحوا لي أن أقول إن هذه الأمور غير مقبولة.

وعلاوة على ذلك، تدعو الأنشطة الدبلوماسية لمختلف الجهات الفاعلة إلى مزيد من التمييز على أسس عرقية بغية تهيئة مناخ يفضي إلى عمليات لتقرير المصير في إطار تلك الطوائف العرقية، بهدف نهائي يتمثل بجل البوسنة والهرسك أو تفكيكها، وقيام بلدان مجاورة بضم أجزاء من أراضيها. وهذا يحرض على عدم المساواة في حقوق

الإعلان العالمي ضروريا طالما أنه ينفذ بشكل انتقائي. وإذا ما تحدثنا عن حماية حقوق الإنسان بشكل عام، وفي حالة حالة البوسنة والهرسك تحديدا حيث لا تزال للأمم المتحدة ولاية تنفيذية من خلال مكتب الممثل السامي، فإننا لا نبرهن على الصعيد العالمي على استعداد للدفاع عن القيم المشتركة مثل حماية حقوق الإنسان والمساواة بين جميع المواطنين بتبايناتهم واختلافاتهم.

وعلى الرغم من كل التباينات داخل البوسنة والهرسك، بما في ذلك بين المجتمع الدولي الممثل في مجلس تنفيذ السلام في البوسنة والهرسك الذي يساعد الممثل السامي، أعتقد أن احترام قيم حقوق الإنسان ينبغي أن يكون الموجه الوحيد للتطور السياسي في بلدي في المستقبل في سياق العهد بصون السلام فيه ومستقبله. ويجب أن يتمتع جميع سكان بلدي بنفس الحقوق بغض النظر عن هويتهم أو انتمائهم العرقي أو الديني أو لا هويتهم. وإلا سوف ينتهي بنا المطاف إلى مجتمع تمييزي يكون فيه مقبولا أن بعض الناس أكثر أهمية من غيرهم. وهذا من شأنه أن يعرض استقرار المجتمع للخطر ويقوض السلام والأمن. وأحث من على هذا المنبر مؤسسات الأمم المتحدة على الإصرار على أهمية حماية حقوق الإنسان في جميع مجالات أنشطتها.

أخيرا، أود أن أعرب عن تأييدي لجهود الأمين العام، الذي تمكن بمساعدة موظفيه ووكالات الأمم المتحدة من الحفاظ على دور الأمم المتحدة في الظروف الصعبة لهذه الجائحة. وأود أيضا أن أشكر الرئيس على جهوده هذا العام لإتاحة الفرصة لنا لتبادل آرائنا شخصيا حول مشاكل العالم اليوم، فضلا عن مناقشة إجراءاتنا الاجتماعية في بلداننا. وأعتقد أننا سنعقد مناقشة عامة في ظروف صحية أفضل في العام المقبل. وهذا يتطلب بالتأكيد أن نعزز ضرورة التطعيم باعتباره السبيل الوحيد المؤكد علميا لتجنب العواقب المميتة على صحة الإنسان، فضلا عن الآثار الاقتصادية الوخيمة على المجتمع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك على البيان الذي أدلى به للتو.

دولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ولا تجسّد علاقات حسن الجوار مثل هذه الجهود المبذولة على الجبهة الدبلوماسية التي تحرم الأفراد من حقوقهم الإنسانية الأساسية بغرض تحقيق أهداف واضحة تستند إلى بعض الحقوق الجماعية الوهمية. وهي ترمي إلى إخفاء الهدف الاستراتيجي المتمثل في الاستيلاء على أجزاء من أراضي البوسنة والهرسك.

ومن الواضح أن هذه الاتجاهات تتجاهل مبادئ حقوق الإنسان التي أرسّتها عدة نصوص في القانون الدولي، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن الأهداف السياسية الخطيرة لتلك الاتجاهات هي التي تزعزع الاستقرار في منطقة غرب البلقان يوميا وتستهدف أراضي البوسنة والهرسك. ويتجلى ذلك في الجهود التي تبذلها تلك الأطراف لفرض عدم المساواة بين المواطنين على أساس انتمائهم العرقي، واسمحوا لي أن أذكر الدول الأعضاء مرة أخرى، بأنه شكل من أشكال التمييز العنصري وسعي لإنشاء مناطق إقليمية خالصة عرقيا. ويفسّر ذلك بإعطاء أمثلة حقيقية على احتمال وجود مخططات سياسية وراء إغفال حقوق الإنسان وتهئية بيئة من عدم المساواة بين المواطنين. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى زعزعة استقرار مناطق بأسرها مثل منطقة غرب البلقان. وعلاوة على أنها غير مقبولة على الإطلاق فهي خطيرة جدا أيضا.

إنني أناقش الحالة في بلدي في سياق أهمية آليات الأمم المتحدة. لقد أنشأت الأمم المتحدة، بموجب قرارين، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) مؤسسة الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. ولذلك فإن الأمم المتحدة نفسها ملزمة بحماية النظام الدولي بحماية الإجراءات المتخذة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. عليه أعتقد أن هذا هو المحفل المناسب للتشديد على توقعنا بأن الممثل السامي الجديد للمجتمع الدولي في البوسنة والهرسك سيأخذ في الاعتبار أهمية حماية إجراءاتنا القانونية الدولية وقيمها الأساسية. وهذه إحدى أهم مهامه.

ولئن أراد المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك التخلي عن تنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، سيتعين علينا أن نسأل عما إذا كان

في هذه الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، اجتمعنا هنا في مقر الأمم المتحدة للتفكير معاً في الاستراتيجيات القادرة على التصدي لآثار كوفيد-١٩. إن هدفنا هو إيجاد السبل والوسائل لإطلاق الاقتصاد من جديد بعد مرض فيروس كورونا. وينبغي أن يكون رفاه شعوبنا هو محور كل أفكارنا. إن موضوع الدورة، "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل - من أجل التعافي من كوفيد-١٩، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس وتنشيط الأمم المتحدة"، يشجعنا على العمل معاً لبناء عالم ما بعد الأزمة على المستوى المتعدد الأطراف.

لقد مر العالم بأسره بفترة من الاضطراب الشديد في العامين الماضيين، مما أضعف اقتصاداتنا وتسبب في آثار اجتماعية كبيرة. السلاح في هذه الحرب ليس البنادق ولا القنابل النووية، ولكنه عدو غير مرئي، فيروس، والذي انتشر بسرعة من بلد إلى بلد ومن قارة إلى قارة. لقد لقي الكثيرون حتفهم - إذ أزهقت أرواح ٤,٥ مليون شخص. إنه واقع مؤلم وخسائر مدمرة.

لقد كان التأثير على سوق العمل مروعاً. إن الأرقام الصادرة عن منظمة العمل الدولية تتحدث عن نفسها: خسر ٢٥٥ مليون شخص وظائفهم في هذه الجائحة. والبلدان الأكثر تضرراً هي البلدان التي يعتمد اقتصادها أساساً على القطاع غير الرسمي. وقد ساعد ذلك على دفع الناس إلى براثن الفقر وتدهور الظروف المعيشية. فالطبقات الوسطى تختفي والكثير من الأسر تنزلق إلى وجود محفوف بالمخاطر. إن الاقتصاد العالمي في حالة ركود خطير في الوقت الراهن. وهناك تنبؤات بانخفاض بنسبة ٥ في المائة تقريباً في دخل الفرد، مما سيدفع الملايين إلى براثن الفقر المدقع. وقد تفاقم أوجه عدم المساواة في مجال الصحة في جميع أنحاء العالم. وبينما كنا نواجه هذه الحرب، رأينا أننا لسنا جميعاً متساوين. وكان على بعض البلدان، مثل مدغشقر، أن تكون جريئة وواسعة الحيلة. لقد اعتمدنا على ذكاء علمائنا ومرجع أدويتنا التقليدية. وكانت حلولنا المحلية أفضل ذخيرة لدينا في هذه المعركة.

اصطحب السيد زليكو كومسيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والمغتربين في الأردن لتقديم خطاب يليق به ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

السيد الصفدي (الأردن) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم بياناً مسجلاً سبقاً يليق به جلالته الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، أمام الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يليق به ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

عرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الأول، انظر A/76/332/Add.2).

خطاب السيد أندري نيرينا راجولينا، رئيس جمهورية مدغشقر

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليق به رئيس جمهورية مدغشقر.

اصطحب السيد أندري نيرينا راجولينا، رئيس جمهورية مدغشقر، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أندري نيرينا راجولينا، رئيس جمهورية مدغشقر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس راجولينا (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أنقل رسالة من الشعب الملغاشي للتضامن مع كل أمة وكل أسرة تضررت بشدة من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وفي هذه الأوقات العصيبة للغاية، نكرر تأكيد دعمنا والتزامنا للأمين العام أنطونيو غوتيريش للقيادة التي أظهرها في توجيه دفة منظمنا أثناء فترة الجائحة.

وسيتّم افتتاح مصنع "نوتريسود NutriSud"، وهو أول مصنع لإنتاج الأغذية المغذية التي تهدف إلى مكافحة سوء تغذية الرضع، في غضون أسبوع. مدغشقر تبني. ولدينا رؤية والتزام وبرنامج، ونحن نمضي قدماً. فالبلد يدخل عصراً جديداً. يمكننا أن نرى ذلك وأن نشعر به. ويقود التغيير جيل جديد من القادة مدفوعين بشعور بالوطنية وبرؤية عملية. إن المتشككين ليسوا أصدقاءنا، ولكننا نتحرك قدماً بتصميم مع الشركاء والبلدان الصديقة التي تؤمن بانطلاقة مدغشقر.

وبينما كان العالم يكافح جائحة مرض فيروس كورونا، ضربت أزمة المناخ أيضاً بكامل قوتها. وتوالت المآسي المناخية واحدة تلو أخرى، مع سلسلة من الفيضانات والعواصف الفتاكة في أوروبا وأفريقيا وأمريكا الشمالية وجنوب شرق آسيا، إلى جانب الحرائق المدمرة للغابات والأدغال في أمريكا اللاتينية، وعلى الساحل الغربي لأمريكا، وفي أستراليا وفي القارة الأفريقية. ومن بين الكوارث الناجمة عن تغير المناخ نشهد أيضاً ارتفاعاً في منسوب مياه البحر وتزايداً في التصحر. وتتأثر مدغشقر أيضاً بعواقب تغير المناخ. ففي جنوب البلد، تتكرر موجات الجفاف وتجف مصادر المياه وتكاد أنشطة تحقيق الكفاف تكون مستحيلة. لقد دفع مواطنو بلدي هناك ثمناً باهظاً في أزمة المناخ، وهي أزمة لم يتسببوا فيها.

وإننا نراهن اليوم، من أجل إنقاذ شعب ملغاشي في ذلك الجزء من البلد، على اتخاذ إجراءات استراتيجية لإحداث تغيير جذري ومستدام، بما في ذلك من خلال إنشاء خط أنابيب رئيسي لتزويد المنطقة الجنوبية بالمياه من أجل ري الأرض وتمكين سكانها من زراعة المحاصيل والعيش بالفعل. لم يجر الاضطلاع قط بمشروع خط أنابيب بهذا الحجم. إنه تحد تاريخي يستند إلى التزام دولتنا غير المسبوق بإيجاد حل للحالة في الجزء الجنوبي من منطقة غراند إيل. ومن شأن تحقيق هذا المشروع الكبير أن يُمكّن من قيام نهضة حقيقية هناك في مجال الزراعة وتربية الحيوانات لخلق فرص العمل وتعزيز قدرة المجتمع على الصمود. وقد أنشأنا بالفعل بنية تحتية أساسية فعالة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والطاقة والأمن، لأن هذه حقوق أساسية للجميع. إن من واجبنا، بوصفنا قادة وحكاماً، أن نحمي شعبنا.

إن حقيقة أن الجانب السلبي والقائم دائماً ما يبرز ويُنقل إلى الساحة الدولية عندما نتحدث عن البلدان النامية مثل مدغشقر ينبغي أن تجعلنا نفكر. فعندما نتحدث عن القارة الأفريقية نميل دائماً إلى رؤية الواقع كئيلاً. وقد حان الوقت لتغيير هذا التصور. يجب أن نتوقف عن إدانة أوجه التحامل هذه وأن نتجاوز الأفكار المسبقة. لقد تتبأت التحليلات التي شهدناها لحالة مرض فيروس كورونا بحدوث كارثة صحية في القارة الأفريقية. ولكن أفريقيا وما يسمى بالبلدان الضعيفة أثبتت، في نهاية المطاف، أن تلك التنبؤات خاطئة. وعلى غرار مدغشقر، كانت تلك البلدان أكثر قدرة على استيعاب أثر مرض فيروس كورونا والخروج بإيجابيات. ومن أجل التعافي من موجة الصدمة هذه، قررت مدغشقر اعتماد نهج متقائل بتنفيذ رؤيتها الإنمائية.

واليوم نكتب قصة تحول عميق. ولم يمتنعنا مرض فيروس كورونا من مواصلة جهودنا للحاق بركب التنمية المتأخر في مدغشقر. ففي مجال البنية التحتية الصحية، على سبيل المثال، يتمثل هدفاً في توفير الرعاية الصحية للجميع وتقريبها من الناس من خلال بناء المستشفيات والمراكز الصحية الأساسية في كل منطقة ومقاطعة في مدغشقر. كما قمنا للتو ببناء وافتتاح أكبر ملعب لكرة القدم في منطقة المحيط الهندي، وسنواصل بناء البنية التحتية الرياضية، بما في ذلك الملاعب والصالات الرياضية وأكاديمية رياضية وطنية للمتميزين. نحن نستثمر في الرياضة، لأن الرياضة تجمع الناس معاً.

كما أننا نبني مدينة جديدة، تاناماسواندرو، ستصبح واجهة للمحيط الهندي. ونحن نضع حلولاً لتحديث شبكة النقل العام في العاصمة من خلال بناء شبكة قطارات حضرية، وهي جارية على قدم وساق، وسيبدأ العمل على إنشاء شبكة قطارات معلقة (تليفريك) هذا العام أيضاً. ونقوم ببناء الآلاف من وحدات الإسكان الاجتماعي للشعب وتوزيع قطع أرض تسمى "الملكية الخضراء" لدعم ريادة الأعمال الزراعية، فضلاً عن توسيع التصنيع في مدغشقر من خلال إنشاء مصانع السكر والأسمنت. إن هدفنا هو إنتاج كل ما يحتاج إليه الشعب الملغاشي بشكل يومي محلياً. وعلى الصعيد الاجتماعي، استفاد ٢,٥ مليون شخص، أو ٥٠٠ ٥٠٠ أسرة، من التحويلات النقدية أثناء فترة فيروس كورونا.

وأفكارنا قيمة وأساسية لأننا يجب أن نعمل معا. فلنظهر قيادة تتحلى بروح المسؤولية، ولنعزز التعاون الذي يمثل القوة الدافعة لمنظمتنا ولمؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي تدعمنا وتساعدنا على اجتياز هذه الفترة الاقتصادية الصعبة، وإنجاز مشاريعنا وطموحاتنا لتحقيق النمو والتنمية. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر صندوق النقد الدولي، الذي استجاب لنداءات البلدان ذات الاقتصادات الهشة بتوفير الدعم اللازم للتخفيف من التداعيات الاقتصادية والمالية للجائحة. وقد استفادت مدغشقر بشكل مباشر من تيسير صرف التمويل من جانب صندوق النقد الدولي.

فلنعزز دور الأمم المتحدة وسلطانها وفعاليتها وكفاءتها بالاستفادة من التقدم المحرز. ولنركز على ما يوحدها ويجمعنا معا بدلاً مما يبيث الفرقة بيننا ويفكك وحدتنا. ونحتاج الآن، في ظل هذه الظروف، إلى الدعم المتبادل والوحدة اللذين يشكلان أساس منظمتنا. والأمم المتحدة ككل، توحد البلدان لتشكيل عالم منسجم. ولذلك أدعو هنا والآن إلى تضامن البشرية ووحدة الأمم، والأمل المشترك لعالمنا. نسأل الله الهداية والعون. بورك وطننا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية مدغشقر على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أندري نيرينا راجولينا، رئيس جمهورية مدغشقر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد نانا أود دانكوا أكوفو - أود، رئيس جمهورية غانا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه رئيس جمهورية غانا.

اصطحب السيد نانا أود دانكوا أكوفو - أود، رئيس جمهورية غانا إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نانا أود دانكوا أكوفو - أود، رئيس جمهورية غانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

وستذهب كل جهودنا سدى، في مكافحة تغير المناخ، إذا استمر التراخي في تطبيق الإجراءات والتدابير الرامية إلى مكافحة تغير المناخ. تجربنا هذه الأزمة على إحداث نقلة نوعية. وإذا لم نتصرف، فستستمر الأزمة وستزداد سوءاً. وتدعو مدغشقر كل دولة إلى التصرف بطريقة منصفة تتناسب مع نشاطها المسبب للتلوث.

إن السيادة والوحدة الوطنية ركنان أساسيان للانتعاش القوي. ومن المسائل الرئيسية المهددة في مدغشقر في هذين المجالين مسألة إيليس إيبارسيس أو نوزي ملغاشي (الجزر المبعثرة)، وهو جرح لا يزال نازفاً لبلدي وشعبي. لقد تعهدت فرنسا في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ بإنهاء استعمار مدغشقر. ولم نستعد استقلالنا إلا في عام ١٩٦٠ - أي بعبارة أخرى بعد ١٥ عاماً. ولكن إنهاء الاستعمار لم يُنجز بعد، لأن مسألة إيليس إيبارسيس لم تحل بعد، على الرغم من صدور قراراتين للجمعية العامة. دعا القرار الأول فرنسا، القرار ٩١/٣٤ الصادر في عام ١٩٧٩، إلى البدء فوراً بمفاوضات مع مدغشقر بشأن إعادة إدماج الجزر التي فصلت تعسفاً عن مدغشقر. وفي عام ١٩٨٠، أعربت الجمعية العامة في القرار ١٢٣/٣٥ عن أسفها لعدم بدء تلك المفاوضات ودعت إلى البدء بها على وجه الاستعجال.

واليوم، وبعد ٤٢ عاماً من اتخاذ هذين القرارين، أعمل مع نظيري الفرنسي، الرئيس إيمانويل ماكرون، من خلال عقد لجنة مشتركة بين بلدينا. ولدي ثقة كبيرة بإمكانية التوصل إلى نتيجة إيجابية وعادلة وسلمية لهذه الجهود. وأحث منظمتنا، الأمم المتحدة، على الاضطلاع بدورها في كفالة نجاح تلك الجهود بطريقة حميدة ومتسقة. ولا تملك مدغشقر القوة ولا الأسلحة، ناهيك عن النية، لإعلان الحرب. والشيء الوحيد الذي نملكه هو الإيمان بشرعية تطلعاتنا وبحقنا في تقرير مصير أراضينا.

لقد حان الوقت لتطبيق التضامن الذي هو الأساس الذي تقوم عليه منظمتنا. فلنول اهتماماً أكبر لأضعف الفئات السكانية حتى نتمكن من العمل بفعالية أكبر لمساعدتها وكفالة رفاها ونمائها. وأود اليوم أن أدافع عن تلك الفئات وأتكلم نيابة عنها. إن مداولاتنا

وعندما نستمتع إلى العلماء، فمن الواضح أن التطعيم هو السبيل لحماية السكان وتنشيط المجتمعات. وإذا أردنا تطعيم ٧٠ في المائة في أقصر وقت ممكن، كما يحدث في أماكن أخرى من العالم، فإن ذلك يعني وجوب تطعيم حوالي ٩٠٠ مليون أفريقي. ويمثل تيسير مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي مبلغ ملياري دولار لفرقة العمل الأفريقية المعنية باقتناء لقاحات كوفيد-١٩ من أجل شراء ٤٠٠ مليون جرعة من لقاح جونسون آند جونسون، جزءاً من استراتيجية الاتحاد الأفريقي التاريخية لتطوير اللقاحات وإتاحتها. إنه معلم حاسم في كفاحنا الجماعي ضد الجائحة في قارة هي الأكثر تضرراً من النزعة القومية فيما يخص اللقاحات. وبرنامج فرقة العمل الأفريقية المعنية باقتناء لقاحات كوفيد-١٩، التي يتم تصنيعها جزئياً في جنوب أفريقيا، هو أكبر الصفقات التجارية وأكثرها تأثيراً منذ دخول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير من هذا العام. إنها شهادة بليغة على فوائد الإنتاج المحلي وعمليات الشراء المجمع في أفريقيا، على النحو المتوخى في اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

وتتفق غانا مع الدعوة الواردة في إعلان روما بشأن الصحة العالمية من أجل الترخيص الطوعي ونقل التكنولوجيا لتعزيز إنتاج اللقاحات. ويعمل الاتحاد الأفريقي مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية وشركاء عالميين آخرين لتوسيع نطاق تصنيع اللقاحات ونشرها. وقد تلقينا في غانا حتى الآن ٥ ملايين جرعة، أعطيت للعاملين الصحيين في الخطوط الأمامية والعاملين المصنفين على أنهم الأكثر عرضة للخطر. و ٥ ملايين جرعة ليست رقماً يستهان به، لا سيما عندما ننظر في أوضاع العديد من البلدان الأفريقية الأخرى. ونحن ممتنون لأن جهودنا في مجال إدارة الجائحة وتوزيع اللقاحات قد تم الاعتراف بها، ولأننا تلقينا هذه الكميات من اللقاحات. وما زلنا نأمل في تطعيم ٢٠ مليون شخص بحلول نهاية العام.

وأحد التطورات المؤسفة التي يبدو أنها ظهرت من خلال التدابير المتخذة مؤخراً والمتعلقة بالدخول إلى بعض البلدان الأوروبية، تشير

الرئيس أكوفو - أدو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ الرئيس بحرارة على توليه منصبه على رأس الجمعية العامة، جمعية البشرية، وأتمنى له التوفيق في إدارة شؤوننا. وأود أيضاً أن أهنئ الأمين العام على إعادة تعيينه بالإجماع لفترة ولاية ثانية. إن الخطة المشتركة التي حددها توفر لنا إطاراً قوياً من أجل معالجة القضايا العالمية معالجة فعالة خلال هذه العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين. إن حضور ١٠٢ من قادة الدول للمشاركة في الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين هنا في نيويورك، يبين عزمنا على إعادة العالم إلى الأوضاع الطبيعية. ولم نصل إلى ذلك الحد بعد، ولكننا نحز تقدماً كبيراً.

في عام ٢٠١٧، عندما ظهرت أمام الجمعية العامة للمرة الأولى (انظر A/72/PV.11) كرئيس منتخب حديثاً لغانا، قلت إنه لا غانا ولا أفريقيا تريدان أن تكونا ندبة في ضمير أي شخص. قلت إننا نريد بناء اقتصاد لا يعتمد على الصدقة والإحسان، لأن التجربة الطويلة والمريرة علمتنا أنه مهما كانت الصدقات سخية، فإننا سنبقى فقراء. وبين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٠، سجلت غانا معدل نمو بلغ ٧ في المائة في المتوسط، وهو من بين أعلى المعدلات في العالم. وفي عام ٢٠٢٠، عندما انكمش الاقتصاد العالمي واقتصاد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٣,٥ في المائة و ٢,١ في المائة على التوالي، كانت غانا واحدة من البلدان القليلة التي حققت معدل نمو إيجابياً. وهذا دليل على تصميمنا على بناء غانا خارج إطار المعونة. وبعد مرور عام، وعلى الرغم من انخفاض معدلات الإصابة والوفيات في منطقتنا نسبياً، فإن تأثير الفيروس على الاقتصادات وسبل العيش كان مدمراً. وتشير آخر الأرقام الصادرة عن بنك التنمية الأفريقي إلى أن الاقتصادات الأفريقية، التي انكمشت بنسبة ٢,١ في المائة في عام ٢٠٢٠، لم تعد بعد إلى مستويات ما قبل الجائحة. فقد وقع أكثر من ٣٠ مليون أفريقي في براثن الفقر المدقع في عام ٢٠٢٠، وقد يحصل الشيء نفسه مع ١٤ مليون شخص تقريباً في عام ٢٠٢١. وكان الأثر الاجتماعي مدمراً. وتم فقدان أكثر من ١٠٣ ملايين وظيفة في أفريقيا. وكانت النساء، اللاتي يمثلن ٤٠ في المائة من مجموع العمالة، هن الأكثر تضرراً.

أن أفريقيا قد نجت، لحسن الطالع، من أسوأ معدلات الوفيات نتيجة كوفيد-١٩ ونحن نشكر الله على ذلك.

وتود غانا عرض بعض الأفكار التي نعتقد أنها ينبغي أن تشكل الأساس للتعاون العالمي الجديد. أولاً، نحن بحاجة إلى تعزيز تمويل المنظمات الصحية العالمية القائمة. وينبغي أن يشمل ذلك قاعدة أكبر وأكثر قابلية للتنبؤ للتمويل المتعدد الأطراف لمنظمة الصحة العالمية والمراكز الإقليمية لمكافحة الأمراض التي تضطلع بدور مركزي في الأمن الصحي العالمي. وسيطلب ذلك تخصيص نسبة واحد في المائة إضافية من الناتج المحلي الإجمالي لتمويل الصحة العالمية. وهذا استثمار في منفعة عامة عالمية، وليس معونة.

ثانياً، يجب أن نزيد مرونة الموارد المالية من أجل إعادة البناء على نحو أفضل ومن أجل التأهب في المستقبل. وفي جميع أنحاء القارة الأفريقية، انخفضت الإيرادات بواقع ١٥٠ بليون دولار تقريباً لأن الاقتصادات لا تزال تعاني من أثر الجائحة. وقد أنفقت الحكومات الأفريقية بالفعل احتياطات نادرة لمكافحة الجائحة وتوفير الحماية الاجتماعية لملايين الأسر المعيشية المتضررة. وما فتئت غانا تدعو إلى كفالة أن يعالج التمويل الابتكاري أيضاً التحديات الهيكلية، بما يتجاوز الاستجابة للاحتياجات المالية الفورية، وذلك بتوفير آليات لتيسير الاستثمارات في الهياكل الأساسية للقطاع الصحي وفي التكنولوجيا والبيئة والإنسان، والتي من شأنها أن تعزز القدرة على الصمود والانتعاش المنصف.

ويتيح تخصيص صندوق النقد الدولي لحقوق سحب خاصة غير مسبقة، تبلغ قيمتها ٦٥٠ بليون دولار، فرصة فريدة لتوفير موارد مالية إضافية لمعالجة أوجه عدم المساواة الهائلة والمتزايدة التي كشفت عنها الجائحة والتصدي لأي أزمة مستقبلاً. وتبلغ مخصصات أفريقيا نحو ٣٣ بليون دولار. والوقت الحالي هو الأنسب على الإطلاق لوضع خطة مارشال أفريقية. وينبغي استخدام ضخ حقوق السحب الخاصة كجهد تحفيزي لتمكين أفريقيا من تحقيق قفزات نوعية إلى المستوى التالي من التنمية البشرية وضمان الرخاء العالمي المستدام. وقد دعا

إلى أن تلك البلدان لا تعترف بلقاح كوفيشيلد، وهو لقاح أوكسفورد أسترازينيكا المصنع في الهند. والأمر المثير للاهتمام هنا هو أن هذا اللقاح قد تم التبرع به للبلدان الأفريقية من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي. واستخدام اللقاحات كأداة لمراقبة الهجرة سيكون خطوة رجعية حقاً.

كانت آخر مرة حدث فيها مثل هذا الاضطراب في العالم خلال الحرب العالمية الثانية وأدى ذلك إلى إقامة نظام عالمي جديد. وقد أنشئت هذه المنظمة، الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز الأخرى لصون السلام والأمن الدوليين والمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد المحطم في فترة ما بعد الحرب وتعزيز التعاون الاقتصادي العالمي. وحتى قبل تفشي الجائحة، استنتج الكثيرون أن الهيكل الحالي للتعاون الاقتصادي العالمي، المصمم قبل نحو ٧٧ عاماً، قد ثبت أنه غير ملائم لتمويل الهياكل الأساسية والتحول الاقتصادي في البلدان النامية. ونظراً لعجز النظام المالي العالمي عن تحقيق النتائج اللازمة لتمويل التنمية المستدامة، فإننا بحاجة إلى إجراء استعراض بناء. ونتيح لنا جائحة كوفيد-١٩ فرصة عظيمة لإعادة التفكير في التعاون الاقتصادي العالمي على أساس مبادئ التبادلية والإنصاف والاستدامة والازدهار الجماعي المتوخاة في أهداف التنمية المستدامة.

وما من شك في أنه لو عُقد اجتماع سان فرانسيسكو الشهير اليوم، لكان ميثاق الأمم المتحدة مختلفاً اختلافاً كبيراً. وبنفس الطريقة تقريباً، لو أنشئ البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو منظمة الصحة العالمية اليوم، لكانت مؤسسات مختلفة اختلافاً جذرياً عن المؤسسات التي أنشئت في أعقاب الحرب لأن العديد من بلدان عالم اليوم، ولا سيما في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي، لم تكن حاضرة في سان فرانسيسكو. وقد بينت لنا الجائحة أيضاً أنه على الرغم من التقدم الكبير في العلم والتكنولوجيا، لا يزال أماننا الكثير لنتعلمه ونكتشفه عن جسم الإنسان وعن الحياة. وحتى الآن، وعلى الرغم من التنبؤات المروعة بتأثر الجثث في شوارع أفريقيا وعلى الرغم من أن فرصنا في الحصول على اللقاحات أقل من فرص العالم المتقدم النمو، يبدو

الزيادة غير العادية في التمثيل سوى إضافة مقعد واحد إلى طاولة المفاوضات وإطالة المناقشات بواقع ١٠ دقائق تقريبا. ولكنها ستعيد تحديد تنسيق السياسات العالمية بما يُمكن من نشوء عالم أكثر ازدهارا وشمولا واستدامة.

رابعا، نحن في أفريقيا ملتزمون شأننا شأن غيرنا، بمكافحة تغير المناخ. غير أننا نعتقد أنه يمكن تحقيق تقدم في المعركة بشكل أفضل إذا تمكنا من الحفاظ على توازن حاسم بين الضرورات الاقتصادية والسياسية والبيئية - وهي المواقف التي سنعبّر عنها في غلاسكو خلال المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي ستشكل جزءا من الاتفاق العالمي الجديد.

أخيرا، يجب علينا الآن أكثر من أي وقت مضى أن ندافع عن الديمقراطية والحكم الدستوري وحقوق الإنسان في العالم. فخلال الأشهر الـ ٢٤ الماضية، شهدنا اعتداءات على الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، وأحيانا حتى في البلدان المتقدمة النمو حيث كنا نفترض أنه تم ترسيخ توافق في الآراء بشأن شكل ديمقراطي للحكم.

وفي غرب أفريقيا، قوضت الأحداث الأخيرة في مالي وغينيا الحكم الديمقراطي في منطقتنا. وتلتزم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي الهيئة الإقليمية التي أتشرف برئاسة هيئة رؤساء دولها وحكوماتها، التزاما مطلقا بالحفاظ على الحكومات الديمقراطية في الجماعة الاقتصادية. ولهذا السبب، تم تعليق عضوية كل من غينيا ومالي، وهما عضوان مؤسسان للجماعة، في المنظمة ريثما يتم إعادة الحكم الديمقراطي. ونرحب بدعم الأمم المتحدة للتدابير المتخذة. ومنحت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا غينيا ستة أشهر لاستعادة الحكم الديمقراطي وطلبت الإفراج الفوري عن الرئيس ألفا كوندي. وخلال زيارتي إلى كوناكري يوم الجمعة الماضي، أبدى القادة العسكريون استعدادهم لكفالة الإفراج عنه سريعا ونأمل أن يفوا بوعدهم. كما أوضحت هيئة رؤساء الدول والحكومات للحكومة العسكرية في مالي أنها غير مستعدة للتفاوض على تمديد الموعد نهائي المحدد في شباط/فبراير لإجراء انتخابات ديمقراطية، حيث أنه يمكن، مع توافر

القادة الأفارقة إلى توجيه نسبة تتراوح بين ٢٥ و ٣٥ في المائة من حقوق السحب الخاصة - أي ما بين ١٦٠ بليون دولار و ٢٥٠ بليون دولار - بصورة حصرية وشفافة من البلدان الأكثر ثراء إلى البلدان الضعيفة، وينبغي تخصيص ١٠٠ بليون دولار منها لأفريقيا. ونرحب بإعراب البلدان الأوروبية الممثلة في مؤتمر قمة أفريقيا في فرنسا وصندوق النقد الدولي ومجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين عن دعمها بدرجة ما لإعادة توزيع حقوق السحب الخاصة.

وينبغي أن تمول عائدات حقوق السحب الخاصة الموزعة شراء اللقاحات وتصنيعها والاستثمارات المتعلقة بالمناخ والمراعية للبيئة وإنشاء آلية استقرار لعموم أفريقيا، مثل آلية الاستقرار الأوروبية، تُصمم لحماية الاستقرار المالي في القارة. وينبغي أن يساعد جزء من عملية إعادة التوزيع أيضا في تمويل إعادة رسملة بنك التنمية الأفريقي ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي ولدعم التصنيع وإيجاد فرص العمل في القطاع الخاص ومبادرة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

ثالثا، يجب أن نعيد ترتيب أوضاع المنظمات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية الرئيسية، مثل الأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز الأخرى ومجموعة العشرين، لكي تجسد الشمول وتدعم استثمارات البلدان في المنافع العامة العالمية وتضمن تقديم دعم مالي سريع من أجل إعادة البناء على نحو أفضل والاستعداد لمواجهة الجوائح في المستقبل. فعلى سبيل المثال، يكمن مفتاح فعالية مجموعة العشرين في أن تحقق تغطية تمثيلية لسكان العالم واقتصاده مع وجود عدد متنوع بما فيه الكفاية من القادة على الطاولة لتمكينها من إجراء المداولات وصنع القرارات بسرعة ومرونة. وسيكون لقبول الاتحاد الأفريقي في المجموعة بعد توسيعها لتصبح مجموعة الـ ٢١ نفس الأثر المحفز داخل أفريقيا الذي يترتب على مشاركة الاتحاد الأوروبي في مجموعة العشرين داخل أوروبا، مما يعزز تنسيق السياسات وتماسكها في الاقتصادات الأفريقية الـ ٥٤. ومع وجود الاتحاد الأفريقي على الطاولة، ستضم المجموعة فجأة تمثيلا لـ ٥٤ بلدا إضافيا و ١,٣ بليون نسمة و ٢,٣ تريليون دولار في صورة ناتج. ولن تتطلب هذه

الرئيس راجاباكسا (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أمثل سري لانكا في هذا التجمع اليوم. أود أولاً أن أهنيء السيد عبد الله شهيد على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. إنه صديق لسري لانكا منذ فترة طويلة، ونتطلع إلى العمل معه عن كثب في العام المقبل. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لإدارة السيد فولكان بوزكير للجمعية العامة خلال الدورة السابقة، وأن أشيد بالأمين العام أنطونيو غوتيريش على قيادته في هذه الأوقات العصيبة.

لقد أثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تأثيراً مدمراً على البشرية. إنني أتعاطف بشدة مع الذين فقدوا أحبائهم أثناء الجائحة. وأشكر من يعملون في الخطوط الأمامية من مقدمي رعاية صحية وعاملين أساسيين في جميع أنحاء العالم على تقانيهم وأثني على منظمة الصحة العالمية على استجابتها للأزمة. كما أقدر تقديراً كبيراً التقدم السريع الذي أحرزته الأوساط العلمية والطبية في تطوير اللقاحات ووضع بروتوكولات العلاج لمكافحة الفيروس. ويجب علينا أن نسلم في نفس الوقت بأن ثمة حاجة ملحة لأن نتغلب على التحديات المحيطة بإنتاج اللقاحات وتوزيعها ونشرها وقبولها إذا أردنا منع انتشار سلالات جديدة خطيرة من الفيروس. فكفالة تطعيم الجميع في كل مكان هو أفضل سبيل للخروج من الجائحة.

وعلى الرغم من أن سري لانكا لا تزال دولة نامية، فقد حققت نجاحاً كبيراً في برنامجها للتطعيم، حيث طعمنا تقريباً جميع من تزيد أعمارهم على ٣٠ عاماً. وسيتم تطعيم كل من تزيد أعمارهم عن ٢٠ عاماً تطعيماً كاملاً بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر، وسنبدأ في تطعيم الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة في المستقبل القريب. وتمكنا من إحراز تقدم سريع في مجال التطعيمات بفضل تنسيق الجهود بين العاملين في مجال الرعاية الصحية وأفراد القوات المسلحة والشرطة وموظفي الحكومة والمسؤولين المنتخبين. وتعمل سري لانكا على إنشاء مركز إقليمي للمعرفة، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، لتيسير تبادل الدروس المستفادة من كوفيد-١٩ ولدعم البلدان للتعافي بشكل أفضل. كما استفادت سري لانكا استفادة كبيرة من الدعم المالي

الإرادة السياسية، أن تكون الخطوات الأساسية التي يتعين اتخاذها فعالة في إطار الجدول الزمني الذي أقرته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومن الأفضل تشكيل حكومة ذات ولاية ديمقراطية في أقرب وقت ممكن من أجل تنفيذ الإصلاحات الضرورية لتحقيق استقرار مالي ونموها في المستقبل، وبالتالي تعزيز القدرة على خوض المعركة المهمة جداً ضد الإرهاب في مالي ومنطقة الساحل الأوسع نطاقاً.

ونحن في غانا مصممون بشدة على مواصلة الدفاع عن الديمقراطية والحكم الدستوري ودعم حقوق الإنسان. وسنعمل على تعزيز المؤسسات التي تدعم الديمقراطية في بلدنا ومنطقتنا. وسنواصل دعم الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى للمساعدة في تنكيرنا بأنه لا أحد منا جزيرة مستقلة بحد ذاتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غانا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحَب السيد نانا أدو دانكوا أكوفو - أدو، رئيس جمهورية غانا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد غوتابايا راجاباكسا، رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير التكنولوجيا في جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير التكنولوجيا في جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية.

اصطُحَب السيد غوتابايا راجاباكسا، رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير التكنولوجيا في جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد غوتابايا راجاباكسا، رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير التكنولوجيا في جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي اتخاذ إجراءات حاسمة وعاجلة متعددة الأطراف. وتدرك سري لانكا، بوصفها بلدا معرضا للخطر جراء تغير المناخ، مخاطر تغير المناخ إدراكا عميقا. ويؤكد تراث سري لانكا الفلسفي، المتجذر بعمق في تعاليم الرب بوذا، على الأهمية الكبيرة للحفاظ على السلامة البيئية.

وفي هذه السياقات، تعتبر سري لانكا بطلّة الميثاق الأزرق للكونولث وتقود فريق عمل استعادة أشجار المانغروف. وساهمت سري لانكا أيضا، من خلال اعتمادها لإعلان كولومبو بشأن الإدارة المستدامة للنيتروجين، الذي يسعى إلى خفض نفايات النيتروجين إلى النصف بحلول عام ٢٠٣٠، في الجهود العالمية الرامية إلى الحد من التلوث البيئي. وبعد أن شاركت عن طريق الإنترنت في مؤتمر ما قبل القمة الذي عقد في نيسان/أبريل، أثق في أن مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية المقرر عقده في وقت لاحق من هذا الشهر سوف يسفر عن نتائج قابلة للتنفيذ لتعزيز منظومات غذائية أكثر صحة واستدامة وإنصافا على الصعيد العالمي. وستكون هذه النتائج حاسمة بالنسبة للصحة البشرية وصحة كوكبنا.

وتشكل الاستدامة حجر الزاوية في إطار السياسة الوطنية لسري لانكا. وبسبب أهمية الاستدامة بالنسبة لخصوبة التربة والتنوع البيولوجي والممرات المائية والصحة، حظرت حكومتنا تماما في وقت سابق من هذا العام استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب. ونحن نحفز إنتاج واعتماد الأسمدة العضوية، فضلا عن الاستثمارات في الزراعة العضوية. وإنني أقدر التشجيع الذي تلقيناه من العديد من المؤسسات العالمية والأمم على جهودنا الرامية إلى إيجاد زراعة أكثر استدامة في سري لانكا.

والحفاظ على بيئتنا هو أحد أولوياتنا الوطنية الرئيسية. فنحن نهدف إلى زيادة الغطاء الحرجي بشكل كبير في العقود المقبلة. كما نعمل على تطهير واستصلاح أكثر من ١٠٠ نهر في جميع أنحاء البلد ومكافحة التلوث النهري والبحري. ولقد حظرتنا المنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام لدعم حفظ النظم الإيكولوجية. وتعترف سري لانكا

والمادي الذي قدمته الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل التعامل مع الجائحة. وأشكر تلك الدول والمؤسسات على كرمها. إن التعاون العالمي المتزايد الذي شهدناه خلال هذه الأزمة المستمرة مشجع جدا. ولكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله.

لقد كان الأثر الاقتصادي للجائحة شديدا بشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية. ويُعرض ذلك تنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لخطر كبير. وسيكون من المهم بشكل حيوي كفالة اتخاذ المزيد من المبادرات التي تشمل تمويل التنمية وتخفيف عبء الديون من خلال آليات دولية لدعم الدول النامية ومساعدتها على الخروج من هذا الوضع غير المستقر.

وعانت سري لانكا أيضا معاناة كبيرة بسبب هذه الجائحة. فبالإضافة إلى الخسائر المأساوية في الأرواح، تضرر اقتصادنا بشدة. فقد أثرت عمليات الإغلاق، إلى جانب القيود العامة المفروضة على الحركة وانخفاض السفرات الدولية وتباطؤ النمو العالمي على كل قطاع تقريبا من قطاعات اقتصادنا. ودُمرت السياحة، وهي واحدة من أعلى القطاعات إدراة للنقد الأجنبي في سري لانكا، والتي يعتمد عليها ما يقرب من ١٤ في المائة من السكان كسبيل لكسب العيش. وتلقى هذا القطاع، إلى جانب الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة في العديد من القطاعات الأخرى، دعما حكوميا من خلال الوقف المؤقت للفوائد وغير ذلك من تدخلات القطاع المالي. كما جرى دعم العاملين بأجر يومي والفئات المنخفضة الدخل من خلال منح نقدية وخصص إعاشة جافة أثناء عمليات الإغلاق، ما زاد نفقات الدولة زيادة كبيرة. وبالإضافة إلى تأثيرها المباشر، فإن هذه التداعيات الاقتصادية للجائحة قد حدت من الحيز المالي المتاح لتنفيذ برامجنا الإنمائية.

على الرغم من أن عواقب الجائحة مدمرة للبشرية، فإن العالم يواجه التحدي الأكبر المتمثل في تغير المناخ في العقود المقبلة. وكما يؤكد التقرير الأخير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن الآثار غير المسبوقة للنشاط البشري على صحة الكوكب تبعث على القلق العميق. وتتطلب معالجة التهديدات الخطيرة التي يشكلها

للعمل مع جميع أصحاب المصلحة المحليين والحصول على دعم شركائنا الدوليين والأمم المتحدة في هذه العملية. غير أن التاريخ أثبت أن النتائج الدائمة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال المؤسسات المحلية المنشأ التي تعكس تطلعات الشعب. وينبغي أن يكون لبرلمان سري لانكا وسلطاتها القضائية وهيئاتها النظامية المستقلة مجال غير مقيد لممارسة مهامهم ومسؤولياتهم.

وتمشيا مع موضوع مناقشتنا العامة اليوم، إذا أردنا حقاً أن ننمي القدرة على الصمود من خلال الأمل، يجب علينا جميعاً أن نسعى جاهدين لتحقيق الصالح العام. ودور الأمم المتحدة هو تيسير ذلك بمعاملة جميع الدول ذات السيادة، بغض النظر عن حجمها أو قوتها، على نحو منصف ومع إيلاء الاحترام الواجب لمؤسساتها وتراثها. وأطلب إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يكفلا حماية التراث البوذي لأفغانستان. كما أدعو الدول الأعضاء في الجمعية العامة إلى العمل معاً بروح من التعاون الحقيقي والكرم وحسن النية والاحترام المتبادل لتعزيز مستقبل أفضل وأكثر استدامة للبشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنسبة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير التكنولوجيا في جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جوتابايا راجاباكسا، الرئيس ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير التكنولوجيا في جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية ورئيس مجلس وزراء المملكة العربية السعودية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية المملكة العربية السعودية لتقديم خطاب ملك المملكة العربية السعودية.

الأمير فيصل بن فرحان آل سعود (المملكة العربية السعودية): يشرفني أن أقدم بياناً لصاحب الجلالة الملك سلمان بن عبد العزيز

بالحاجة الملحة إلى الحد من استخدام الوقود الأحفوري ودعم خفض انبعاثات الكربون. وتهدف سياستنا في مجال الطاقة إلى زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية إلى نسبة ٧٠ في المائة من احتياجاتنا الوطنية من الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠.

ويرحب بلدي بدعم المجتمع الدولي ونحن نخرط في مهمة إحياء اقتصادنا وتنفيذ برنامجنا الإنمائي الوطني. ونحن نعتزم الاستفادة الكاملة من موقعنا الجغرافي الاستراتيجي ومؤسساتنا المتينة وهيكلنا الأساسية الاجتماعية القوية وقوانا العاملة الماهرة لجذب الاستثمار وتوسيع العلاقات التجارية. وتركز حكومتي على إجراء إصلاحات قانونية وتنظيمية وإدارية وتعليمية واسعة النطاق لتيسير ذلك وتحقيق الازدهار لجميع أبناء شعبنا.

وحظيت سريلانكا بوجود حق الاقتراع العام للبالغين منذ ما قبل الاستقلال. والتقليد الديمقراطي جزء لا يتجزأ من أسلوب حياتنا. ومن خلال انتخابي في عام ٢٠١٩ والانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٢٠، منح الناخبون السريلانكيون حكومتي تفويضاً مؤكداً لبناء بلد مزدهر ومستقر ودعم الأمن الوطني والسيادة الوطنية.

في عام ٢٠١٩، شهدت سريلانكا الدمار الذي أحدثه الإرهابيون الدينيون المتطرفون في هجمات عيد الفصح. وقبل ذلك، عانينا من حرب إرهابية انفصالية لمدة ٣٠ عاماً، حتى عام ٢٠٠٩. والإرهاب تحد عالمي يتطلب تعاوناً دولياً إذا أريد التغلب عليه، لا سيما في مسائل مثل تبادل المعلومات الاستخباراتية. لقد سلب العنف سري لانكا آلاف الأرواح وعقوداً من الازدهار في نصف القرن الماضي. وحكومة بلدي ملتزمة بضمان ألا يحدث هذا العنف مرة أخرى في سري لانكا، ولذلك فإننا نعمل على معالجة المسائل الأساسية الكامنة وراءه. وتعزيز قدر أكبر من المساءلة والعدالة التصالحية والمصالحة المجدية من خلال المؤسسات المحلية أمر أساسي لتحقيق السلام الدائم. وكذلك كفالة مشاركة أكثر إنصافاً في ثمار التنمية الاقتصادية. وتعتزم حكومتي بقوة بناء مستقبل مزدهر ومستقر وآمن لجميع السريلانكيين، بغض النظر عن العرق أو الدين أو نوع الجنس. ونحن على استعداد

في ذلك السلالات الخطيرة من الفيروس، وعدم المساواة في الحصول على اللقاحات، والمنافسة العالمية على إمدادات محدودة من الجرعات التي تمكنت أقوى الاقتصادات من الحصول عليها في حين غفلت عن أن اكتنازها للقاحات يمكن أن يصبح خطراً عليها إذا لم نصل نحن، البلدان الأصغر والأفقر، إلى نفس المستوى من التحصين. وعلاوة على ذلك، نشهد هجمة تغير المناخ في جميع أنحاء العالم التي أدت إلى تفاقم الظواهر الجوية والتي نجم عن أثارها الكارثية خسائر في الأرواح وأضرار واسعة النطاق لحقت بالزراعة والبنية التحتية.

وفي مواجهة ذلك، يجب علينا كمجتمع دولي أن نغير أنفسنا وأن نثبت أن تعددية الأطراف والتعاون الدولي فعالان في الجهود الرامية إلى المضي قدماً. وبناء على ذلك، فإنني أدرك أهمية الموضوع الذي اختير محوراً لمداولتنا: "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل - من أجل التعافي من كوفيد-19، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس وتنشيط الأمم المتحدة". وعلى الرغم من الظروف المعاكسة التي تواجهها البشرية، فقد أظهرنا جميعاً القدرة على المجابهة. وقد أظهرت الجائحة القدرة الهائلة للبشر على التغلب على الظروف المعادية والبقاء على قيد الحياة.

وبعد تولي حكومتي مقاليد الحكم مباشرة واجهنا جائحة مرض فيروس كورونا التي أثرت ولا تزال تؤثر على الآلاف من الغواتيماليين، وكان لها تأثير قوي على الاقتصاد وتغيير الديناميات الاجتماعية والثقافية، ما اضطرنا إلى التصدي لها وفقاً لقدراتنا وتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً.

وأود أن أعرب عن خالص امتناني لجميع البلدان الصديقة والمنظمات الدولية التي قدمت لنا في الأشهر الأخيرة مساعدتها غير المشروطة لتعزيز حملة التطعيم الجماعية للسكان الغواتيماليين. هذا بالإضافة إلى الجهود التي نبذلها كبلد، مع التركيز بشكل خاص على الناس وبيئتهم ووسائل تنميتهم المتكاملة، مع تسليط الضوء على حقهم في الصحة والحياة.

وقد وضعت حكومتي على رأس أولوياتها سياسة عامة تدعم حماية الحياة ابتداءً بالحمل وإضفاء الطابع المؤسسي على الأسرة. وتوحد هذه

آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية ورئيس مجلس وزراء المملكة العربية السعودية وخدام الحرمين الشريفين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب ملك المملكة العربية السعودية.

عرض بيان مسجل سلفاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق الثاني و A/76/332/Add.2).

خطاب السيد أليخاندرو جياماتي فاللا، رئيس جمهورية غواتيمالا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُدلي به رئيس جمهورية غواتيمالا.

اصطُحب السيد أليخاندرو جياماتي فاللا، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أليخاندرو جياماتي فاللا، رئيس جمهورية غواتيمالا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس جياماتي فاللا (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة للمرة الأولى خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

وأود أن أشكر رئيس الجمعية العامة في الدورة الخامسة والسبعين، السيد فولكان بوزكير، على رئاسته لهذه الهيئة بطريقة مثالية في ظل ظروف غير مواتية سببتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأهنئ رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، السيد عبد الله شهيد، وأكرر التزام الأمين العام والدول الأعضاء في الجمعية بوضع الصيغة النهائية لجدول أعمال هذه الدورة.

لقد جلب عام ٢٠٢٠ تحديات لا يمكن تصورها للعالم بأسره. واليوم، وبعد مرور عامين تقريباً على انتشار الجائحة، أسفر جهد عالمي عن تطوير وتوزيع لقاحات مأمونة وفعالة. ومع ذلك، فإن تحصين كتلة حرجة من سكان العالم يواجه مجموعة من التحديات، بما

أكثر من ٣٢ ٠٠٠ حديقة منزلية ومدرسية مما مكن الأسر من زيادة فوائدها الغذائية والسوقية. وقد قُدم الدعم الغذائي إلى ١٩٤ ٠٠٠ أسرة من خلال برامج مختلفة للمساعدة الغذائية، ونشجع الأسر المنتجة على التنظيم حتى تتمكن من إنتاج أغذية جيدة النوعية على نحو مستدام. وبحلول نهاية عام ٢٠٢١، نتوقع توليد تدفق تجاري قدره ٣٣٩ مليون كترال - حوالي ٤٥ مليون دولار - من مبيعات الزراعة الأسرية إلى برنامج الوجبات الغذائية المدرسية الذي تديره وزارة التعليم.

وثمة أولوية أخرى هي حماية السكان المهاجرين. وغواتيمالا ليست بلداً غريباً عن أزمة الهجرة، ونشعر بالقلق إزاء الرسائل المتناقضة وغير المناسبة التي تستخدمها شبكات الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر لتشجيع الهجرة غير النظامية، لا سيما عندما تأتي هذه الرسائل من أعلى مستويات الحكومة. وفي هذا السياق، فإن السبيل الوحيد لوقف تدفق الهجرة غير النظامية هو بناء جدران الازدهار التي تسمح للبشر بتحسين ظروفهم المعيشية في بلدانهم. ولذلك، فإنني أدعو بلدان المقصد إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين سبل وصول منتجاتنا إلى أسواقها.

وثمة أولوية أخرى هي تنشيط الاقتصاد والنمو الاقتصادي. وعلى الرغم من الآثار السلبية لكوفيد-١٩ والظواهر الطبيعية المختلفة التي أثرت علينا، فقد تمكنا من الحفاظ على اقتصاد مستقر، حقق نمواً يزيد على ٤ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي هذا العام، وفقاً لتقديرات مصرف غواتيمالا. وبفضل هذه الجهود، أصبح بلدنا أحد أفضل الوجهات للاستثمار الدولي، حيث اجتذب هذا العام ٨٥١ مليون دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في أكثر من ٥٥ مشروعاً، مما يوفر أكثر من ١٤ ٠٠٠ فرصة عمل في القطاع الرسمي لمواطنينا. وقد زدنا صادراتنا هذا العام بمقدار ٧,٧٦٥ مليارات دولار، وهو ما يمثل نمواً بنسبة ٢١ في المائة تقريباً خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠٢٠.

ونحن، كحكومة، نعمل جاهدين لخلق فرص العمل، وزيادة الاستثمار الأجنبي، وتطوير التجارة حتى نتمكن من خفض مستويات

السياسة جهود الدولة لضمان احترام الحقوق الأساسية والوفاء بها، فضلاً عن الاهتمام بالاحتياجات العاجلة، منذ لحظة الحمل وحتى سن البلوغ، من خلال مختلف البرامج الاجتماعية والصحية والتعليمية الرامية إلى الوفاء بمؤشرات التنمية البشرية في البلد.

كما أننا مهتمون بالحفاظ على البيئة. ومن المسلم به أن غواتيمالا من البلدان التي تعاني أشد المخاطر في العالم من الأحداث المناخية والهشاشة تجاهها. وعلى الرغم من ذلك، نواصل التعافي من الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي أجبرتنا على السعي إلى إعادة تأهيل الخدمات العامة والبنية التحتية والإنتاج الزراعي. وقد قدمنا الرعاية لمجتمعات بأكملها في أعقاب إعصاري إيتا وأيوتا اللذين ضربا أرضنا بشدة في العام الماضي في غضون ١٥ يوماً، فجاء أحدهما تلو الآخر عملياً. ومن المهم وضع إجراءات موجهة نحو الإنعاش بالإضافة إلى التعاون مع البلدان الصديقة وتلقي المساعدة منها.

وفيما يتعلق بالطاقة فقد تأثرت غواتيمالا، على الرغم من الجائحة، بالزيادة المستمرة في أسعار الوقود. ولهذا السبب، يجري تنفيذ سياسات لتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة والوقود الانتقالي مثل الغاز الطبيعي لتطوير الأنشطة الإنتاجية في البلد. وهذا سيمكننا من تقليل اعتمادنا على الأسعار الدولية مما يدعم بشكل ملموس هدف التنمية المستدامة ٧ بشأن الطاقة الميسورة التكلفة وغير الملوثة. كما يسهم في التخفيف من حدة تغير المناخ من خلال خفض انبعاثات غازات الدفيئة وقد زاد من نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء إلى ٩٣,٥ في المائة، مما يعود بالنفع على المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.

ومن الأولويات الأخرى بالنسبة لنا الكفاح من أجل القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي. وقد تسببت الجائحة في خسائر بشرية كبيرة وأضررت بالنظم الغذائية. وما زلنا نحرز تقدماً في حملتنا الوطنية الكبرى من أجل التغذية، بعد أن نفذنا برامج لدعم الأسر الغواتيمالية مثل برنامج غذائي تكميلي معزز تم من خلاله توزيع أكثر من ٤٩١ ٢ طناً مترياً في جميع أنحاء البلد، ولا سيما على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر وخمس سنوات. وقد أنشئ

ضبط نحو ١٩ ٩٥٣ كيلوغراما من الكوكايين و ٧ ٠٦٦ رطلا من الماريخوانا، وتدمير ١ ٥٦٥ ٨١١ نبتة كوكا و ٤ ٢٩٩ ٨٠٠ نبتة ماريخوانا و ٤٧٥ ٩٢٩ ٢٥ نبتة خشخاش. وحتى يوم أمس، أحصينا ١١٤ يوما لم تهبط فيها أي رحلات جوية تحمل مواد غير مشروعة على أراضيها، وهي أطول فترة بدون مثل هذه الأحداث التي شهدناها، مما يدل على التزامنا بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وفيما يتعلق بالمرور العابر البحري للمواد غير المشروعة، فوفقاً للوكالات الدولية، حدث انخفاض ملموس في عبور هذه المواد لمياهنا الإقليمية في المحيط الهادئ، بفضل الوجود المستمر لقواتنا الخاصة البحرية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه النجاحات لا يبدو أنها تغطي بالاعتراف أو التقدير من البلدان المستهلكة، التي تتحمل المسؤولية الكبرى عن سلسلة الاتجار بالمخدرات غير الصحية. ولهذا السبب وفي هذه القاعة، أطلب هذه الدول بأن تكون أكثر فاعلية في مكافحة غسل الأموال، وأن تبذل المزيد من الجهد لإعادة رأس المال الناتج عن الاتجار بالمخدرات إلى الوطن، لأنه في نهاية المطاف، بقدر ما قد يبدو الأمر متناقضاً، فإن أموال الاتجار بالمخدرات يتم الاحتفاظ بها في الحسابات المصرفية لمن يوزعون المخدرات في البلدان المستهلكة.

لقد تضررت غواتيمالا بشدة من آثار تغير المناخ. وفي مواجهة هذا الواقع القاسي، وبصفتي الرئيس المؤقت لمنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، فإنني أقف هنا لأطلب من أعضاء الجمعية العامة الإقرار بأن أمريكا الوسطى منطقة معرضة بشدة لأثر الخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية، والإقرار بالحاجة إلى تمويل مناخي سريع وعالي الجودة، ومنح إمكانية الحصول على تأمين قائم على المؤشرات يساعدنا على إعادة بناء البنية التحتية التي نضطر لإعادة بنائها كل سنة. إنها دعوة إلى التفهم والتضامن من جانب البلدان الصناعية، المسؤولة إلى حد كبير عن تغير المناخ، الذي تؤثر عواقبه سلباً على منطقة أمريكا الوسطى، رغم أنها لا تصدر سوى ٠,٣٥ في المائة من نسبة غازات الدفيئة في العالم. وعلى النقيض

الفقر من خلال تعزيز المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ومن خلال برنامج "الختم الأبيض" لمكافحة الفقر، يتم الترويج لمنتجات صغار المنتجين الغواتيماليين وزيادة وعي المستهلك بتصدير المنتجات من المناطق الريفية مباشرة إلى الأسواق الدولية دون وسطاء، بحيث تولد دخلاً أعلى للمنتجين. وأعتزم هذه الفرصة لأدعو البلدان الصديقة إلى التعرف على هذا البرنامج والمساهمة في دعم صغار المنتجين المشاركين فيه. وقد كان فتح أسواق جديدة بهذه الطريقة وسيلة فعالة للحد من الفقر ومكافحته.

ومن الأولويات الأخرى الأمن. إن منطقة أمريكا الوسطى تواجه كفاحاً مستمراً ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما الاتجار بالمخدرات. وقد اتخذنا العديد من الإجراءات بالتنسيق مع الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وكذلك مع البلدان الصديقة، التي أشكرها على ما أبدته من حسن نية في التصدي المشترك لهذه الآفة الهائلة، التي أدت إلى سقوط عدد لا يحصى من الضحايا، والتي لا تزال منطقتنا تعاني منها. فالإتجار بالمخدرات يفسد مجتمعاتنا ويلحق باقتصادنا ضرراً كبيراً، مما يجبرنا على تحويل وجهة الموارد من أجل مكافحته. ويمكن استخدام هذه الموارد لأغراض أخرى لتحسين مؤشرات التنمية البشرية.

إن الاتجار بالمخدرات شر نعاني منه بسبب الطلب على المخدرات، ولا سيما من الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، شهدنا حتى الآن في هذا العام وحده ما نقوم به فنزويلا، التي تنطلق منها ٩٥ في المائة من الطائرات التي تدخل وتنقل المخدرات إلى بلدنا وإلى جيراننا. ولهذا السبب تحملنا المسؤولية الكبرى عن مكافحة هذا الشر. والدليل على ذلك هو أنه ومنذ بداية فترة إدارتنا حتى الآن، تم تفكيك ١٥ هيكلًا لت تهريب المخدرات، وتمكننا من زعزعة ستة هياكل أخرى. وقد تمكنا من القبض على ٢ ٨٥٥ شخصاً فيما يتعلق بهذه الجريمة، يخضع ٥٢ منهم أو كانوا يخضعون لإجراءات تسليم متعلقة بالاتجار بالمخدرات، و ٧ منهم يخضعون أو كانوا يخضعون لإجراءات تسليم تتعلق بجرائم أخرى ارتكبت في بلدان مختلفة. وتم

وتود غواتيمالا، بوصفها بلدا ينزع إلى السلام، أن تؤكد للجمعية العامة على ضرورة نزع السلاح بصورة كاملة وعلى نحو شفاف ولا رجعة فيه. وندين أي تجربة نووية أو تهديد باستخدام القوة بهذا النوع من الأسلحة، ما يخاطر باستمرارية الحياة على كوكبنا ويعرضها لخطر حقيقي.

ونعيد تأكيد اقتناعنا بأن محكمة العدل الدولية تؤدي دورا هاما بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة ونعيد تأكيد التزامنا بإيجاد حل دائم ونهائي أمام المحكمة لنزاعنا الإقليمي والجزري والبحري مع بليز - البلد الذي نطمح إلى إقامة علاقة خاصة معه بغية إيجاد حلول سلمية للمشاكل المشتركة.

قبل أن أختتم بياني، على الرغم من أن الجائحة كانت قاسية علينا جميعا وعلى الرغم من بعض الأوقات المؤلمة، يحتفل بلدي بالذكرى المئوية الثانية لاستقلالنا. لقد كان طريقا صعبا، ولكن تم التصدي للتحديات بأفضل طريقة ممكنة. وكان علينا أن نرى هذا الحدث ك لحظة فارقة في تاريخنا وأن نواجه التحدي المتمثل في مواجهة عقود من التخلف التي تنعكس في ارتفاع معدلات الفقر وسوء التغذية وفي نظام صحي عفا عليه الزمن وفي الحاجة الملحة إلى إصلاح التعليم للحد من الفجوة الرقمية وكفالة التميز في التعليم العام.

وإننا على يقين، بعد مرور مائتي عام على استقلالنا، من أن المستقبل يتطلب تكاملا أكبر ومشاركة أكبر ونموا أكبر وجهودا أكبر من قبل الجميع في الأشكال والمجالات المحددة في جدول الأعمال الدولي في العقد الماضي بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبهذه الطريقة، يمكننا أن نمضي قدما، مع الأخذ في الاعتبار أن ذلك لن يكون ممكنا إلا إذا فهمنا الحاجة الملحة إلى بناء عالم يكون فيه الإنصاف ملموسا ويتم فيه الوفاء بتطلع الناس إلى تحسين مستويات معيشتهم نتيجة للتضامن بين أكثر البلدان نموا والبلدان ذات الأوضاع الأقل مواتاة، من دون شروط أو ضغوط أو محاولات من البلدان المتقدمة النمو لانتهاك سيادة البلدان الأقل حظا كتمن للدعم أو المعونة أو التعاون.

ويجب علينا أن نفهم أننا لا نستطيع التغلب على التحديات التي يواجهها سكان هذا الكوكب إن لم نفهم وجوب أن تكون أمور مثل

من ذلك، تسهم منطقتنا في استيعاب انبعاثات الكربون بفضل قدرات غاباتنا. ويمكن التخفيف من الآثار الكارثية لتغير المناخ إذا تمكنا من الاعتماد على تعاون البلدان المتقدمة النمو ومساهماتها. ويمكن أن يتخذ هذا التخفيف شكل آلية اجتماعية تعويضية تؤدي بلا شك إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية لدينا. وأود أنؤكد لكم أننا سنبرز هذا الضعف من خلال إجراءات ملموسة في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. إن تنشيط الأمم المتحدة بغية التكيف مع الحقائق العالمية المعاصرة أمر هام. ولذلك، من الضروري أن يظل صون السلم والأمن الدوليين هو هدفها الأساسي، وأن يضطلع مجلس الأمن بتلك المسؤولية دون تحيز أيديولوجي. وأدعو أعضاء المجلس إلى أن يكونوا أكثر موضوعية وأكثر إنصافا.

ويشرف غواتيمالا أن لها تاريخا طويلا كبلد مساهم بقوات في بعثات المنظمة لحفظ السلام. واليوم، ندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى التصرف بطريقة تتسق مع مهامه، بما في ذلك الاستخدام المسؤول لحق النقض وتجنب تفاقم الأزمات الدولية.

واعتقد اعتقادا راسخا أن إصلاح الأمم المتحدة لا يزال عملا غير مكتمل. ولذلك، نكرر التأكيد على ضرورة مواصلة تقديم الدعم لاشد الفئات احتياجا من خلال صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وعلى ضمان استثمار المنظمة تحديدا في عمليات ملموسة من أجل تنمية هذه الفئات. كما أسترعي انتباه الجمعية إلى أن تايوان يمكنها أن تقدم خبرتها وقدراتها ومعرفتها لتعزيز تعددية الأطراف، مع مراعاة التحديات التي نواجهها اليوم. ونرجو للأمين العام أنطونيو غوتيريش كل النجاح في ولايته الثانية وأحثه على إعطاء الأولوية لإصلاح المنظمة وتحديثها.

ويسرني أن أشير إلى أن غواتيمالا سعت، خلال السنة الأولى من عضويتها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة وتمكنت من تنسيق الجهود المشتركة لجعل عمل المجلس أكثر فعالية تحت شعاره: "التنمية الشاملة للجميع"، معتبرة أن المجلس نقطة التقاء لتهيئة الظروف المواتية لتحقيق التنمية التي نتوق إليها جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة مايا ساندو، رئيسة جمهورية مولدوفا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيسة ساندو (تكلمت بالإنكليزية): قبل بضعة أسابيع احتفل بلدي جمهورية مولدوفا بالذكرى الثلاثين لاستقلاله. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ مرة أخرى مواطني بلدي على هذا الإنجاز الهام بالنسبة لنا. وقد فضلنا مع الديمقراطية والحرية على الفساد واستلاب الدولة. ويشرفني اليوم أن أخطب هذا الاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة بالنيابة عنهم.

وهناك من يدعون أن تعددية الأطراف لم تعد هامة في هذا اليوم وهذا العصر، وأنه لم يعد بوسعنا العمل مع بكفاءة لمواجهة التحديات العالمية لأننا مضطرون إلى التركيز على أنفسنا بسبب مشاكلنا الداخلية الهائلة. بيد أن عالمنا يواجه تحديات استثنائية من حيث حجمها ونوعها ولا يمكننا حلها إلا معا في رأيي.

إن معظم التحديات العالمية التي تواجهها اليوم تتجاوز الحدود الوطنية لأن عالمنا أصبح أكثر ترابطا من أي وقت مضى. إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتغير المناخ والمسائل الأمنية الدولية المتزايدة وهشاشة النظام الدولي القائم على القواعد كلها تتطلب جهودا مشتركة في السعي إلى إيجاد حلول مستدامة. ولا يمكن للدول حل هذه المشاكل بمفردها. ونحن بحاجة إلى جهود دولية حقيقية ومتضافرة لتوفير حلول مستدامة حقا لمستقبلنا. ويواجه بلدي بعض تلك التحديات مباشرة. لذلك جئت إلى الجمعية العامة اليوم لأعرب عن رغبتنا واستعدادنا للعمل مع مؤسسات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإيجاد حلول مستدامة للتحديات التي تؤثر علينا بصورة جماعية وفردية على حد سواء. وأود أن أتناول هذه التحديات الأربعة واحدا تلو الآخر.

أولا، لا شك أن جائحة كوفيد-19 ما تزال التحدي الأكبر لجبلنا حتى الآن. وعلى غرار معظم الدول الأخرى تأثرت جمهورية مولدوفا بشدة بيد أن خبرتنا في التصدي للأزمة كانت حافلة بالأمل والامتنان - الامتنان للمسعى العالمي الهائل للتضامن في دعم عمل بلدي

المساعدة والتعاون والتفاعل بين الأمم فعالة ودينامية ومستدامة - وألا تخضع على الإطلاق لأي شيء يعرض للخطر مبادئ تقرير المصير للشعوب واحترام الديمقراطية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى.

ويتعين على العديد من الدول الصغيرة، مثل دولتنا، أن تفهم أنه لبناء عالم متقدم، لا بد من الانفتاح والمشاركة حتى تكون التجارة أكثر إنصافا وأن يشعر أولئك الذين يملكون القليل جدا باليد الدافئة والودية والأخوية لأولئك الذين يملكون الكثير جدا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غواتيمالا على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد أليخاندرو جياماتي فاللا، رئيس جمهورية غواتيمالا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ديفيد كابوا، رئيس جمهورية جزر مارشال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جزر مارشال لتقديم خطاب رئيس جمهورية جزر مارشال.

السيدة كابوا (جزر مارشال) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم بيانا مسجلا مسبقا لفخامة السيد ديفيد كابوا، رئيس جمهورية جزر مارشال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية جزر مارشال.

عرض بيان مسجل سلفا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (المرفق الثالث وانظر A/76/332/Add.2).

كلمة السيدة مايا ساندو، رئيسة جمهورية مولدوفا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه رئيسة جمهورية مولدوفا.

اصطحبت السيدة مايا ساندو، رئيسة جمهورية مولدوفا، إلى قاعة الجمعية العامة.

داخل حدودها المعترف بها دولياً. وسنواصل أيضاً تعزيز تدابير بناء الثقة مع التركيز الشديد على حماية الحقوق والحريات الأساسية في منطقة ترانسنيستريا بوصفها مسألة ملحة لبلدي.

وأود أن أؤكد مجدداً انطلاقاً من روح الحياد الدستوري لمولدوفا والقانون الدولي أن موقفنا من الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الروسية يظل ثابتاً دون تغيير. ويشمل ذلك إزالة أو تدمير الذخيرة في مخزونات كوباسنا التي تشكل تهديداً أمنياً وبيئياً للمنطقة بأسرها. ونعول على دعم المجتمع الدولي في ذلك المسعى.

ويشكل تآكل الديمقراطية وتراجع الثقة في الدولة نتيجة لذلك تحدياً عالمياً هاماً آخر أود تناوله. وهذه مسألة هامة بالنسبة لبلدي على وجه الخصوص. وتظل الديمقراطية مثلاً عالمياً وقيمة أساسية بالنسبة لبلدنا. وتعد إعادة بناء ثقة المواطنين في المؤسسات العامة والقضاء على نفوذ المصالح الخاصة في الدولة وتقديم الخدمات العامة اللائقة عناصر أساسية بالنسبة لنا لمواصلة إحراز التقدم الديمقراطي والتحديث في مولدوفا. وما تزال الديمقراطية تواجه تهديدات بمختلف العوامل بما في ذلك انتشار المعلومات المضللة. وبينما تظل منصات التواصل الاجتماعي الجديدة أداة مهمة لتعبئة الممارسات الديمقراطية ونشرها في العديد من مناطق العالم، فإنها تعزز أيضاً المعلومات المضللة التي قد تؤدي في أسوأ السيناريوهات إلى تعطيل العمليات الديمقراطية الأساسية بشكل خطير، بما فيها الانتخابات. وعلينا أن نحافظ على حوار عالمي وأن نبحث معاً عن حلول ملموسة للمخاطر التي تشكلها المعلومات المضللة على النظام الدولي القائم على القواعد.

وثمة عامل آخر يقوض الديمقراطية هو الفساد الذي يقوض ثقة الناس في دولهم. وفي حين أنه لا يوجد بلد في منأى عن ذلك، فإن الفساد يؤثر بشكل غير متناسب على الدول الفقيرة. فهو يجعل الدولة ومؤسساتها أضعف وأكثر هشاشة وأقل استقراراً. وفي الماضي القريب، حوّل الفساد مولدوفا إلى دولة مستحوذ عليها. وأصبح تهديداً للديمقراطية وأمننا القومي. فقد استخدمنا المحتالون كبلد عبور لغسل الأموال من خلال مؤسساتنا قبل إيداعها في الخارج. وقد تمكّننا من

لاحتواء الفيروس. ونأمل أن يجعلنا التضامن أكثر صموداً. وبفضل شركائنا الخارجيين تمكن زملائي المواطنون من بدء عملية التطعيم في وقت مبكر من شهر آذار/مارس. ولدينا الآن إمدادات كافية من اللقاحات لجميع مواطنينا. وحظي نظام الرعاية الصحية في بلدنا بدعم دولي كبير. وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأشكر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ومنظمة الصحة العالمية ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها وجميع أصدقائنا وشركائنا على مساعدتهم المستمرة في مكافحة الجائحة في جميع أنحاء العالم. ومع حصول المزيد من البلدان على اللقاحات تتمثل مهمتنا الكبرى في المستقبل في تعزيز التحصين وإعادة إطلاق اقتصاداتنا وافتتاح مجتمعاتنا. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تعددية الأطراف.

ثانياً، فيما يتعلق بتغير المناخ، وهو تحدٍ رئيسي آخر ما زلنا نواجهه جميعاً، فإننا نشهد عواقبه ونحن نتكلم الآن. وتؤثر شدة الطقس ودرجات الحرارة المرتفعة والفيضانات القياسية على جميع البلدان. وبالنسبة لجمهورية مولدوفا، فإن تغير المناخ يعني حالات جفاف شديدة كل بضع سنوات إلى جانب الفيضانات وتدمير المحاصيل وسبل العيش. وقد كان أثر جمهورية مولدوفا طفيفاً على تغير المناخ ونحن ملتزمون بالحفاظ عليه كما هو. وإذ نسعى إلى تحديث اقتصادنا فإننا نتعهد بتنفيذ ذلك على نحو مستدام. ويتمثل طريقنا نحو المضي قدماً في توسيع نطاق غاباتنا والتحول نحو الاقتصاد الأخضر الدائري وتعزيز الطاقة النظيفة والحفاظ على موارد المياه والأراضي وتعزيز الإنتاج والاستهلاك على نحو مسؤول ومستدام.

ثالثاً، نشهد في مجال الأمن الدولي تزايداً في الأزمات الناشئة في أجزاء كثيرة من الكوكب. ويمكن الشعور بتداعياتها في جميع أنحاء عالمنا المترابط هذا. وفيما يتعلق بمنطقتنا فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في منطقة البحر الأسود. وفي هذا الصدد أود أن أؤكد مرة أخرى أن جمهورية مولدوفا دولة ملتزمة بالسلام. وما زلنا ملتزمين بالتزاماً راسخاً بإيجاد حل سلمي وسياسي للنزاع في منطقة ترانسنيستريا في بلدنا على أساس سيادة مولدوفا وسلامتها الإقليمية

جزء أساسي من عملية الإصلاح لدينا. كانت هذه مجرد آمال قبل عام واحد فقط. واليوم بدأنا في تحويل تلك الآمال إلى واقع.

نحن ننتمي إلى أماكن مختلفة ولدينا أجناسات وطنية مختلفة، ولكن حياتنا مترابطة. إن التحديات العالمية التي أشرت إليها تقرب بيننا أكثر من أي وقت مضى. ولا يمكن التغلب على تعقيداتها إلا من خلال الجهود الجماعية بحثاً عن حلول مستدامة. ومن الأسهل إيجاد هذه الحلول في عالم اليوم لأننا لا نملك عقولاً عظيمة فحسب ولكننا نملك أيضاً الأدوات اللازمة.

ونحیی تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" بوصفه مخططاً استراتيجياً لتعزيز التعاون العالمي للتصدي بفعالية لتحدياتنا المشتركة. ولن نتمكن - نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - من التغلب على التحديات الراهنة والناشئة وتحقيق رؤية عالم يعيش فيه الناس في سلام ورخاء في وثام مع الطبيعة إلا من خلال التضامن والتعاون الدولي الوثوق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيسة جمهورية مولدوفا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطُحبت السيدة مايا ساندو، رئيسة جمهورية مولدوفا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد لويس لاكاييه بو، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية
الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية.

اصطُحبت السيد لويس لاكاييه بو، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد لويس لاكاييه بو، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس لاكاييه بو (تكلم بالإسبانية): قبل عامين تقريباً، تغير العالم تماماً، مما أثر على كل دولة في جميع أنحاء العالم - غنيهاً

التخلص من تلك الأنظمة الفاسدة، ومهمتنا الرئيسية الآن هي تعزيز نظمنا للعدالة وإنفاذ القانون. ونحن ملتزمون بذلك، ولكن إصلاح جانب واحد من المشكلة لا يجعل المشكلة تختفي.

إن النظام الذي ينتزع فيه المجرمون الثروة والأصول من البلدان ذات المؤسسات الضعيفة ويخزنون رأس المال في حسابات خارجية ثم يجدون ملاذاً آمناً في بلدان أخرى هو نظام غير مستدام وغير عادل في آن واحد. ويمكن أن يؤدي وضع قواعد دولية لاسترداد الموجودات إلى مزيد من الإنصاف على الساحة العالمية وتحقيق العدالة للدول الأضعف. ونحن بوصفنا المجتمع الدولي بحاجة إلى تصميم وتطبيق ورصد نظم لتعزيز الشفافية والمساءلة على الصعيد الدولي. ونحتاج إلى أن تتضافر جهودنا الرامية إلى مكافحة غسل الأموال والتحقيق في التدفقات المالية غير المشروعة. وعلينا أن نستفيد على نحو أفضل من أدوات مصادرة الموجودات وأن نعمل معاً لقمع الجريمة المنظمة. إن حجم التحدي كبير جداً لدرجة أننا بحاجة إلى المشاركة الجادة من جميع الجهات الفاعلة الدولية والوطنية. ونحن بحاجة إلى استجابة جماعية فعالة من أجل حماية الديمقراطية.

ويمكننا معاً أن نقترح حلولاً أفضل وأكثر استدامة للتحديات العالمية. وينبغي أن تكون موجهة نحو المواطنين أولاً وقبل كل شيء. وفي انتخابات العام الماضي، قال مواطنو مولدوفا بوضوح إن بلدنا يمكن أن يفعل ما هو أفضل. وعلى الرغم من النكسات المتعددة، يواصل شعبنا الكفاح بلا كلل من أجل ديمقراطيتنا الفتية ومستقبلنا الأوروبي. ومع وجود ولاية قوية للتغيير، بدأنا في تطهير الدولة من الفساد. إننا نقوم بإصلاح قطاع العدالة. ونحن نطلق عملية بناء كبيرة للبنية التحتية. ونعمل على ربط مولدوفا ببقية أوروبا من خلال الجسور وتحسين السكك الحديدية ووصلات الكهرباء والغاز. نحن جزء من مناطق التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي وجيراننا في الشرق. ويمكننا توفير فرص ممتازة للأعمال التجارية لكليهما. ولدينا سكان متعلمون تعليماً جيداً ومجتهدون في عملهم. لقد أصبحنا مكاناً جيداً للاستثمار. ولدينا خطط طموحة لرقمنة الاقتصاد والقطاع العام. إن حماية البيئة

لها مع ذلك تأثير إيجابي. وعلى الصعيد الدولي، حيث شاركت البلدان بطريقة أو بأخرى، عهدنا إليها بجزء من عملياتنا للتطوير. وينبغي أن نقول بوضوح في هذا الصدد، لا سيما فيما يتعلق باللقاحات. فقد كان هناك سباق مع الزمن لتطوير اللقاحات، وتم تطويرها في وقت قياسي. وفي هذا المقام، أود أن أقول إنني لا أريد التكلم عن براءات الاختراع أو الصيغ ولكن عن الحصول على اللقاحات. وهناك نقص في اللقاحات، وتوزيعها ليس منصفاً. فاضطر كل بلد إلى شراء لقاحاته. وأعتقد أنه من المهم التأكيد على ذلك، لأننا نعلم جميعاً أن عملية التطعيم حيوية لاستعادة الحرية في بلداننا.

وأود أن أذكر ثلاث نقاط أخرى لها تأثير على حرية الناس. وخلال هذه الجائحة، كانت الحكومات بحاجة إلى حماية شعوبها. وكانت أولويتنا الأولى هي حماية مواطنينا. ومع ذلك، حرصنا أيضاً على ألا تصبح هذه الحماية حامية النزعة. وكنا بحاجة إلى حرية التجارة والتنافس من أجل التميز. وكنا بحاجة إلى الوصول إلى الأسواق. وبلدنا الآن يمر بهذه العملية، عملية إعادة فتح أبوابه أمام العالم. ونحن بحاجة إلى التعاون مع جميع البلدان والكتل والدول الكبرى.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكنني أن أدع جلسة اليوم تمر بدون تناول مسألة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها حكومات الدول الأعضاء في المنظمة. ومن الواضح أننا نحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ولكن يجب أن نفهم أيضاً أنه لا يمكننا تجاهل هذه الانتهاكات. بل يجب أن نشجبها. والتعسف في استعمال السلطة يقوض تلك الحريات. فالحكومات الاستبدادية التي تخشاه شعوبها، والتي تقيد حرياتهم ينتهي بها الأمر إلى إفقار شعوبها لعدة أجيال.

وأخيراً، وفيما يتعلق بنقطة سبق أن ذكرها هنا عدد من رؤساء الدول، عندما يتعلق الأمر بالحرية في المستقبل وصحة الكوكب، فقد أدلينا بالبيانات وشاركنا في المؤتمرات وقطعنا التعهدات. وقد حان الآن وقت العمل. وشدد آخرون أيضاً على هذه النقطة على هذه المنصة. كما أن لآليات التمويل أهمية حاسمة كي تتسنى للبلدان

وفقيرها وكبيرها وصغيرها، ومتقدمة النمو وغير المتقدمة النمو. لم تكن هناك خطة، مما زاد من تعقيد الحالة، وتعامل كل بلد مع الجائحة بأساليب مختلفة. وكلنا على علم بالنتائج التي اختلفت من بلد إلى آخر، على الرغم من أن بعضها نفذ تدابير متماثلة.

لقد كشفت جائحة فيروس كورونا أخيراً وبصورة صارخة عن نقاط قوتنا ونقاط ضعفنا. وينبغي لنا أن نعترف بالعمل المتميز للباحثين والعلماء، ولنظمتنا للرعاية الصحية التي أُرهِقَت بالعمل، ولمعلمينا وأساتذة جامعاتنا الذين توصلوا إلى سبل لمواصلة توفير التعليم. لقد تغيرت الطريقة التي يتم بها العمل بشكل غير عادي. وباختصار، أظهرت البشرية قدرتها على التكيف في مواجهة هذه الأزمة الواسعة النطاق. وأود أن أقول إننا رأينا أفضل ما في الجنس البشري. غير أن الجائحة كشفت في المقابل عن أوجه عدم المساواة والتفاوت الهيكلي بين البلدان، فضلاً عن سلامة الديمقراطية والاستعداد للحرية لمختلف الحكومات والمجتمعات.

إن بلدنا، أوروغواي، لديه استعداد هائل للديمقراطية ويقدر كثيراً الحرية الفردية باعتبارها أنقى حالة للفرد الذي بين خلال الجائحة، كما لو أنه لم يكن واضحاً، أن الحرية تعني أشياء مختلفة عندما لا يكون لدينا تكافؤ في الحصول على الأدوات اللازمة. وما أوضحت الجائحة هو الثنائية الزائفة بين وجود الدولة والحرية الفردية. وعلاوة على ذلك، ففي البلدان التي أبلت فيها الدولة بلاء حسناً في حماية الناس، تمكن أضعف الأفراد من الحصول على الأدوات التي يحتاجونها لممارسة حريتهم. وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نتوقف برهة للتفكير في هذه النقطة. ولئن كنا نناقش السياسات الداخلية لكل بلد من بلداننا، فإن لهذه السياسات تداعيات دولية.

ولا يمكننا أن نتصور الحرية بدون مسؤولية وتضامن كل منا في بيئتنا الخاصة. وفي بلدي أوروغواي، أثبتنا أنه بممارسة الحرية المسؤولة، يمكننا إدارة جزء كبير من الجائحة من دون حدوث انتكاسات كبيرة. وكان لدينا تضامن مجتمعي عندما قمنا بأنشطة رئيسية، ولكننا رأينا ذلك ينعكس أيضاً في أعمال غير معروفة للجمهور عموماً كان

عبر شبكة الإنترنت، وعلى وجه الخصوص لتقديم أفكار جديدة بسرعة البرق حول أفضل طريقة للتغلب أو الالتفاف على الظروف التي تم رَجُّنا فيها جميعا بصورة مفاجئة.

وأنا فخورة بأننا جميعا سارعنا إلى شبكة الإنترنت على مستوى عالمي للتواصل فيما بيننا، وتوفير الدعم التعليمي، وتطوير خدمات المحكمة الإلكترونية، وبقدر استطاعتنا، تقديم الخدمات عن طريق النظم غير التلامسية. وأعرب عن بالغ تقديري لرئيس هيئة الادعاء في كينيا، الذي حرص على أن يتمكن الشعب الكيني من اللجوء إلى المحاكم وتلقي الأحكام، حتى في الوقت الذي لا يستطيعون فيه السفر أو الاجتماع. كينيا لن تعود إلى الوراء، لأنه حتى عندما يصبح السفر أمنا مرة أخرى، لماذا ينبغي على شخص ما القيام برحلة لمئات الكيلومترات لإيصال صوته؟ وهذا مثال مشجع. ومن خلال الدموع التي نرفناها على من فقدناهم وبسبب اليأس والدمار، ظهرت حلول ستمكن مجتمعاتنا من الارتقاء وتحقيق المزيد من المساواة. وآمل أن تواصل جميع الحكومات التي لمست فوائد توفير الخدمات على الإنترنت السير في هذا الطريق. فهو يساعد سكان المناطق الريفية والنساء اللاتي لديهن أطفال صغار ولا يستطيعن الذهاب إلى المكاتب الحكومية. ويساعد ذوي الاحتياجات الخاصة على الاستفادة بشكل أفضل من الخدمات التي يمكن أن توفرها لهم المجتمعات.

وثمة استنتاج إيجابي آخر خرجنا به من الجائحة. إذا ركزنا حقا جهودنا المالية والعلمية على الصعيد العالمي على مشكلة ما، فإننا نستطيع التغلب عليها ولكن إذا شعرنا حقا بأنها ملحة. وأشعر بالتفاؤل إزاء مكافحة تغير المناخ، الذي لا يقل خطورة على الجنس البشري من الجائحة. فثمة تسليم على نطاق واسع الآن بمدى إلحاح هذا الأمر. إننا سنتغلب على تغير المناخ في يوم من الأيام. وسيأتي اليوم الذي ستمكن فيه البشرية من النظر إلى الوراء وتعرف أننا خفضنا تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي. وذلك لن يكون اليوم الذي نرى فيه كوكب الأرض يهدأ. فستستمر العواصف غير المتوقعة وموجات الحر في الأماكن معتدلة الحرارة عادة وستهطل الثلوج على المناطق

إمكانية الاستفادة من مسائل التنمية المستدامة وحماية البيئة وإحراز التقدم فيها.

وأود أن أختتم ببيان برؤية متفائلة للحالة الراهنة. فعندما كنت شابا، عارضت فلسفة توماس هوبز ومفهوم أن الإنسان ذئب تحول إلى إنسان. لقد أظهر الزمن أنه كان مخطئا جدا. وبالنسبة لمن لم يقرأوا كتابه، أود أيضا أن أوصي بكتاب للمؤلف السويدي هانز روزلينغ عنوانه "Factfulness"، يظهر فيه بوضوح التطور الإيجابي للبشر. ولهذا السبب، سيعود كل واحد منا بعد الجمعية إلى بلداننا وواجباتنا اليومية على الساحة الداخلية. ولكن دعونا لا نغفل عما قلناه وسمعناه هنا. فكل عمل في كل ركن من أركان العالم يرتبط بنا جميعا. وإذا كان هناك درس يمكن استخلاصه من الجائحة، فهو أننا جميعا كيان واحد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد لويس لاكاييه بو، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة كيرستي كاليويد، رئيسة جمهورية إستونيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية إستونيا.

اصطُحِبَت السيدة كيرستي كاليويد، رئيسة جمهورية إستونيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة كيرستي كاليويد، رئيسة جمهورية إستونيا، وأن أدعوها لمخاطبة الجمعية.

الرئيسة كاليويد (تكلمت بالإنكليزية): يؤسفني كثيرا أننا لم نتمكن من الاجتماع لفترة طويلة. وأشعر بالأسف الشديد لأن المحادثات التي بدأناها مع العديد من الحاضرين هنا، حول التنمية الرقمية والتخلف الرقمي، قد توقفت. لكن جلسات تبادل الأفكار وسباقات تطوير البرمجيات (الهاكاثونات Hacathons) والأحداث المماثلة استمرت

عندما زرت أفغانستان في نيسان/أبريل، أتيحت لي الفرصة للقاء أشخاص نشأوا في مجتمع يشهد عملية إعادة إعمار ويسوده الأمل في المستقبل. وكانت النساء يعملن قابلات وأتيحت لهن الفرص للانتظام في الدراسة والعمل ورعاية أسرهن ومساعدة الآخرين بمعرفتهن وخبرتهن. واليوم، يبدو مستقبلهم قاتما، على أقل تقدير، كما هو الحال في البلد بأسره. واحتياجاتهم الإنسانية هائلة. فما يقرب من نصف سكان أفغانستان، أي أكثر من ١٨ مليون نسمة، بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، بمن فيهم النساء والأطفال. ويحزنني، بوصفي "مدافعة الأمم المتحدة العالمية عن كل امرأة وكل طفل"، أنه أمكن عكس مسار التقدم الذي شهدناه خلال العقدين الماضيين في أفغانستان بتلك السرعة. وفي الوقت الذي نشعر فيه باليأس تجاه حق المرأة الأفغانية في المشاركة في المجتمع بأي شكل طبيعي، يجب ألا ننسى أن الفرص المتاحة للنساء والأطفال على الصعيد العالمي قد تضررت بشدة من الجائحة. وحتى أكثر البلدان تقدما ليست استثناء.

فالإحصاءات المتعلقة بمشاركة المرأة في القوة العاملة ونسبتها بين العاطلين عن العمل وعدد النساء غير القادرات على تلقي الرعاية قبل الولادة أو بعدها وعدد الأطفال المحرومين من الوجبات المدرسية هي الشهادة الصامتة وظل مظلم للجائحة - الجائحة الخفية. ولم يكن الوضع جيدا حتى قبل أن ينتشر مرض فيروس كورونا. فعلى سبيل المثال، لم تكن على الطريق الصحيح لبلوغ هدف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠. والبيانات التي جمعتها مؤسسات "الشراكة الصحية السداسية"، التي أعمل معها بصفتي مدافعة الأمم المتحدة العالمية، تتوقع أنه سيتعين علينا إعادة النظر في العديد من استراتيجياتنا الإنمائية من أجل استعادة ما فقدنا من مكاسب أثناء الجوائح ومن ثم تحقيق بعض المكاسب. وستستمر جائحة الجوع الخفية والافتقار إلى التعليم والرعاية الطبية، على الأقل إلى أن نتمكن من تطعيم سكان العالم، وبعد ذلك سيستغرق الأمر مزيدا من الوقت لعكس مسار الاتجاهات السلبية. وستساهم إستونيا بما لا يقل عن ٩٠٠ ٠٠٠ جرعة لقاح. فكل شخص بالغ تقريبا في إستونيا يحصل على جرعة يتبرع بجرعة لشخص آخر على الصعيد العالمي.

غير المعتادة على لساعات بردها حتى عندما نوقف الاتجاه نحو ارتفاع الانبعاثات. ولكنه سيكون اليوم الذي نستعيد فيه الأمل لأطفالنا. ومن ذلك الوقت فصاعدا، يمكنهم أن يأملوا في أن يتحسن الكوكب رويدا رويدا مرة أخرى.

وإذا استطعنا الآن وقف تغير المناخ باتباع مواقف حكومية أكثر دعما تجاه الضعفاء في المجتمعات وإيجاد نفس الحماس الذي كان لدينا جميعا في السعي إلى اللقاحات، فإن الأجيال المقبلة ستنتظر إلى هذا العقد من هذا القرن على أنه عقد الانتعاش الكبير. وإذا فشلنا، سيُنظر إليه على أنه بداية النهاية. وآمل أن يتحقق السيناريو الأول، ولكن حتى لو كان ذلك الأمل مبررا، فهناك العديد من المشاكل الملحة الأخرى التي نحتاج إلى التركيز عليها مع إبقاء الصورة الكبيرة كأولوية في أذهاننا.

يوم السبت الماضي، اتحدت الشعوب في أكثر من ١٦٠ بلدا في جميع أنحاء العالم لتنظيف العالم. وخلال السنوات الثلاث الماضية، انضم إلى تلك المبادرة أكثر من ٥٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم. وأصبح "يوم التنظيف العالمي"، الذي أطلقه الإستونيون في عام ٢٠٠٨، الآن واحدا من أكبر الحركات المدنية في عصرنا، موحدا ما يقرب من ١٦٠ بلدا في جميع أنحاء العالم من أجل كوكب أنظف. وأصبحت أعمال التنظيف البسيطة قوة تربط بين الناس والجماعات والذين لولاها لما حلموا مطلقا بالعمل من أجل نفس الهدف. إنه مثال عظيم على قوة القاعدة الشعبية للناس الذين وحدثهم التكنولوجيا والإرادة للقيام بشيء بأنفسهم لإنقاذ كوكبنا. ولكن في الوقت الذي تستطيع فيه شعوبنا أن تنظم نفسها وأن تفعل الكثير بنفسها ومن أجل نفسها، فإنها قد لا تكون قادرة على القيام بكل ذلك لأن النزاعات لا تزال تعصف بالعديد من البلدان وقد ظهرت نزاعات جديدة. فلا تزال الحروب دائرة من أوكرانيا إلى سورية. وتوصلت الأنظمة الاستبدادية، مثل بيلاروس على سبيل المثال، إلى أدوات هجينة جديدة للاعتداء على مجتمعات ديمقراطية سكانها أبرياء. ولا يزال أشد الناس معاناة هم الأكثر ضعفا في مجتمعاتنا - النساء والأطفال والمراهقون.

الحادي والعشرين، والديمقراطيات وحدها هي التي تستطيع أن تمنح شعوبها تلك الحرية. ولهذا السبب فإن الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الأمم هي أهم الأدوات لتحقيق السلام والازدهار. ولا يمكن تحقيق السلام والازدهار على المدى الطويل إلا من خلال احترام الحقوق الأساسية.

وفي أذهان الإستونيين، لا يمكن فصل التحول التكنولوجي عن احترام تلك الحقوق والحريات الأساسية. فالتحول الرقمي واقتصاد البيانات المتكامل يمثلان واحدة من أكبر الفرص لمستقبلنا ويمكن أن يجعلنا بلداننا أكثر كفاءة. وهذا أمر هام بصفة خاصة بالنسبة للبلدان الصغيرة ذات الموارد المحدودة.

وهناك أيضا جانب هام آخر من جوانب الرقمنة لا يمكننا نسيانه أبداً، وهو التكنولوجيات الرقمية باعتبارها عاملاً مُحَقِّقاً للمساواة. وفي العام الماضي، وبغية منع ظهور اللامساواة والانقسام الرقمي، شاركت إستونيا وسنغافورة في رعاية إعلان عالمي بشأن الاستجابة الرقمية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، بعنوان "سد الفجوات الرقمية: الاستجابة الرقمية لكوفيد-١٩". وبطبيعة الحال، فإن القيمة التي يمكن أن نحصل عليها من الأدوات تتوقف على طريقة الاستفادة منها، أي الطريقة التي تستخدم بها تلك الأدوات والغرض من استخدامها. ويجب ألا تساعد الدول القمعية على أن تصبح أكثر كفاءة. وبدلاً من ذلك، علينا أن نساعد أولئك الذين يريدون استخدام الأدوات الرقمية لصالح مواطنيهم، وليس لإلحاق الضرر بهم واضطهادهم.

ومن المهم بالنسبة لإستونيا أن تشكل القيم والمبادئ والمصالح المشتركة أساس تعاوننا، وكلها تتوقف أساساً على الثقة، ولا سيما الثقة التي تنشأ عن طريق الوسائل الرقمية. وفي قمة تالين الرقمية الأخيرة، ناقشنا كيفية الاستفادة من الثقة والشفافية والتدفق الحر للبيانات لجعل استثمارات البنية التحتية الواسعة النطاق عبر الحدود جديرة بالثقة. وقد أظهر الاهتمام الجماعي للحكومات والمنظمات الدولية الحاجة إلى إطار مشترك يدعم تعاوننا، وهو إطار "الاتصال الموثوق به". ويوضح الإطار المفردات والمصالح والقيم والمبادئ والمعايير المشتركة التي

فمن دون تطعيم سكان العالم، لن تكون هناك طريقة حتى للبدء في التعافي من الجائحة الخفية. إننا جميعاً مسؤولون عن المستقبل، وعلينا جميعاً أن نؤدي دورنا.

احتفلت إستونيا مع صديقتينا البلطيقيتين، لاتفيا وليتوانيا، في ١٧ أيلول/سبتمبر، بالذكرى السنوية الثلاثين لانضمامنا إلى الأمم المتحدة. إن فترة ٣٠ عاماً أكثر قليلاً من جيل بشري واحد. وإستونيا اليوم عضو منتخب في مجلس الأمن. ولم نكن على مر السنين مجرد مستهلكين للأمن بل كنا أيضاً مساهمين مسؤولين في الأمن في مناطق مختلفة من العالم، من منطقة الساحل إلى أفغانستان إلى العراق.

وفي آذار/مارس ٢٠١٩، قادت إستونيا، بصفتها رئيسة الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، اعتماد إعلان وزاري اتفقت بموجبه البلدان في جميع أنحاء العالم على وضع استراتيجية عالمية للبيانات البيئية بحلول عام ٢٠٢٥. وتتص الاستراتيجية على وضع معايير مشتركة للبيانات وتحسين نوعية البيانات البيئية. كما تهدف إلى تعزيز تبادل البيانات عبر الحدود وقابلية التشغيل البيئي وتحسين قدرات الرصد البيئي للبلدان وأساليب تحليل البيانات. ولدعم هذه العملية، ستطلق إستونيا تحالفاً عالمياً - "تحالف البيانات من أجل البيئة" - للجمع بين البلدان المهتمة بتحسين نوعية البيانات البيئية وإمكانية الحصول عليها وتطوير حلول رقمية. وبما أن المشاكل البيئية تعبر الحدود الوطنية، ينبغي لنا أن نتخلص من جميع الحدود عند استخدام البيانات البيئية. وسيتم إطلاق التحالف خلال الجمعية الخامسة للأمم المتحدة للبيئة في شباط/فبراير ٢٠٢٢. ويمكن لكل بلد إحداث فرق، بغض النظر عن حجمه.

في القرن التاسع عشر، كانت أهمية البلد قائمة على موارده الطبيعية وأراضيه. وفي القرن العشرين، كانت تقوم أساساً على القوة العسكرية. واليوم، فإن المورد الرئيسي لبلد ما هو شعبه، ليس فقط كأدوات للإنتاج، ولكن كأفراد يتمتعون بالحقوق والحريات، فضلاً عن خيالهم اللامحدود وقدراتهم الإبداعية وريادتهم للأعمال. والشعوب الحرة حقاً هي وحدها التي تتمتع بالقدر الكافي من الإبداع للازدهار في القرن

ولهذا السبب لا يمكننا أن ننسى شبه جزيرة القرم المحتلة أو الحالة في شرق أوكرانيا. وتحظى أوكرانيا بتأييدنا القوي والثابت لسيادتها وسلامتها الإقليمية وسياسة عدم الاعتراف بضم روسيا غير القانوني لشبه جزيرة القرم. الأمن غير قابل للتجزئة. والأمن الأوكراني هو أمننا أيضا. ونحن، كعضو منتخب في مجلس الأمن، نواصل إبقاء مسألة العدوان الروسي في دونباس والضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم على جدول أعمال المجلس.

ولهذا السبب أيضا يجب أن نتحدث عن تدفقات الهجرة المتأثرة بعدم الاستقرار والاضطرابات في مختلف القارات. ولهذا السبب تؤيد إستونيا فكرة عقد مؤتمر قمة للديمقراطية يستضيفه الرئيس بايدن. ولهذا السبب تستضيف إستونيا، من جانبها، المؤتمر العالمي المقبل لحرية الإعلام من أجل تعزيز أوجه التآزر بين الإنترنت وحرية الإعلام في سياق يعتمد فيه الصحفيون والعاملون في مجال الإعلام بشكل متزايد على حرية الإنترنت والتكنولوجيات الحديثة. وثمة ارتباط وثيق بين النهوض بحرية الإعلام ومكافحة المعلومات المضللة. ولهذا السبب نواصل دعم حقوق النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. إذ لا يمكن تحقيق الديمقراطية أو الأمن أو التنمية بدون نصف البشرية.

وعند النظر إلى المستقبل، نحتاج إلى التحدث عن حقوق الأطفال وحمايتهم، ولا سيما في حالات النزاع. في أفغانستان، يشكل الأطفال دون سن الخامسة عشرة نسبة ٤٥ في المائة على الأقل من السكان. إنهم بحاجة إلى الحماية، والحصول على التعليم والرعاية الصحية، وإلا سنضيف المزيد إلى دورة النزاع التي لا تنتهي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أدوم (كوت ديفوار).

وقد ركزت إستونيا، بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، تركيزا خاصا على المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في عمليات السلام وعلى مكافحة العنف الجنسي والجسدي. ولقد حاولنا أن نعطي صوتا للمدافعات عن حقوق الإنسان من خلال دعوتهن إلى إحاطة مجلس الأمن. وتمكننا أيضا من لفت الانتباه إلى الحالة المتدهورة للأطفال في النزاعات المسلحة، والتي تفاقمت جراء مرض فيروس كورونا. ولكننا نعلم أن هذا ليس كافيا بأي حال من الأحوال.

نحتاجها لحماية الديمقراطية وضمان استجابة البلدان الديمقراطية للطلب العالمي على البنية التحتية المادية والرقمية من خلال تقديم بديل ذي جودة أعلى ومعايير أعلى لمقدمي خدمات الاتصال الذين لا يشاركوننا حب المجتمعات الحرة. وما فتئت إستونيا من بين الجهات التي تعمل على وضع إطار معياري لسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني منذ أيامه الأولى. ويقع في صميم هذا الإطار القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة بكامله، والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبوصفنا الدولة المضيفة لدليل تالين المستقل، الذي يبدأ العمل على إصداره الثالث، نؤكد ذلك بكل إخلاص.

ونحن، كعضو منتخب في مجلس الأمن، سررنا باستضافة أول مناقشة رسمية للمجلس بشأن أمن الفضاء الإلكتروني في وقت سابق من هذا العام (انظر S/2021/621)، والتي مكنتنا من زيادة الوعي بالآخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين والناجمة عن الاستخدام الضار للفضاء الإلكتروني وإيجاد زخم لتنفيذ إطارنا القائم. ويجب أن تكفل المناقشات بشأن أمن الفضاء الإلكتروني وجرائم الفضاء الإلكتروني قيامنا ببذل جهد مركز لتنفيذ قواعد الطريق التي لدينا بالفعل. ولا يمكننا السير على هذا الطريق دون إشراك الشركات والمجتمع المدني.

ولأطر القانونية أهمية قصوى، ولكن القوانين وحدها لا تحمي. ونحتاج أيضا إلى التعاطف والديمقراطية وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة والمرونة للتكيف مع التغييرات الناجمة عن مرض فيروس كورونا، من بين أمور أخرى. وتصدر البلدان ما هي عليه في الواقع وما يحدث داخل بلدها. فالبلدان التي تقمع شعوبها تنشر الخوف في البلدان والمجتمعات الأخرى. ولهذا السبب علينا أن نتحدث عن القمع في بيلاروس. ويجب أن نتضامن ضد السلوك العدواني والمزعزع للاستقرار لنظام ألكسندر لوكاشينكو، وأن نواصل الاعتقاد بأن إرادة الشعب البيلاروسي ينبغي أن تكون المبدأ التوجيهي الرئيسي لتشكيل مستقبل جمهورية بيلاروس.

والتضامن الدولي واتخاذ الإجراءات الملموسة أصبحت أكثر من أي وقت مضى. وينبغي لنا جميعاً أن نعمل معاً من أجل تحقيق الرخاء والسلام والشراكات للشعوب ولكوكبنا. ويمكن النظر إلى جميع تلك التحديات المترابطة بوصفها لغزاً محيراً يمكن العثور على أجزائه في بلدان مختلفة. وأحث الجميع على العمل معاً لحل ذلك اللغز وكفالة مستقبل كوكبنا. وبذلك سنظهر القيادة والروح الإنسانية فضلاً عن الشعور بالمسؤولية السياسية والالتزام. لقد حان الوقت الآن للتضامن والوحدة والقيادة العالمية.

لقد بيّنت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بوضوح حقيقة أنه لا يكون لما يسمى بالتضامن الدولي معنى يذكر أو أنه أمر عبثي في أوقات الأزمات، حيث تعرضت تعددية الأطراف والتضامن الدولي للضغط وكشفت الجائحة عن نقاط ضعف في فعالية آلياتنا الدولية ونظمنا القانونية العالمية. وللأسف، حل محل مبدأ الجهد والمسؤولية الجماعيين نهج أكثر فردية: حماية الأمة أولاً. ولكن أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتناني للبلدان والمنظمات التي أعربت عن تضامنها وقدمت دعماً قيماً لبلدي وشعبي في مكافحة الجائحة في مرحلة مبكرة جداً. ونشكر مملكة هولندا والهند والصين والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة.

ويجب معالجة مواطن الضعف التي كشفت عنها نظمنا الصحية باتخاذ تدابير مبتكرة واستخدام التكنولوجيا الحديثة والتعاون الدولي. وإذ نمضي قدماً، أود أن أشدد على أهمية استخدام العلم والتكنولوجيا للأغراض السلمية. ويجب علينا أيضاً أن نولي اهتماماً للجوانب الاجتماعية والنفسية في الأجل الطويل واتساع الفجوات التعليمية والرقمية، فضلاً عن عدم المساواة في الحصول على اللقاحات. علاوة على ذلك، فإن العديد من البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة بأنها منطقة متوسطة الدخل، لم تستعد للأسف من مختلف الحلول المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون في مواجهة الجائحة.

ويجب أن نضع استراتيجية لما بعد الجائحة مع التركيز على وضع نهج فعال لتحسين مستويات التطعيم في مجتمعاتنا وإعادة بناء

وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة أكثر من أي وقت مضى. وتعتمد الأمم المتحدة على التعاون في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني. غير أن التضامن لا يتحقق عملياً إلا إذا اتبعنا مبادئ التضامن كل يوم. وهناك إمكانية كبيرة للتضامن في الأمم المتحدة، بغض النظر عن المشاكل التي نواجهها بشكل جماعي. وإذا توفرت الإرادة ستكون هناك طريقة دائماً لتحقيق ذلك. ونظل مستعدين لخدمة الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة إستونيا على البيان الذي أدلت به للتوّ.

اصطحبت السيدة كيرستي كاليويلد، رئيسة جمهورية إستونيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد شانديركابرزاد سانتوخي، رئيس جمهورية سورينام

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه رئيس جمهورية سورينام.

اصطحب السيد تشانديركابرساد سانتوخي، رئيس جمهورية سورينام، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تشانديركابرساد سانتوخي، رئيس جمهورية سورينام، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس سانتوخي (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهني فخامة السيد عبد الله شهيد على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، وأن أؤكد له دعم بلدي الكامل خلال فترة رئاسته. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لسعادة السيد فولكان بوزكير على قيادته الممتازة للجمعية خلال الدورة السابقة التي شهدت تحديات كبيرة، وأتمنى له التوفيق في مساعيه المقبلة.

لقد بينت المنعطفات التي لا يمكن التنبؤ بها في المشهد السياسي والاقتصادي العالمي أن الحاجة إلى التعاون المتعدد الأطراف

درجات الحرارة العالمية. ولم ينج أي بلد أو منطقة من آثاره. وبالنسبة لبلدي سورينام وبلدان أخرى تقع في مناطق ساحلية منخفضة، نحن ملتزمون بمكافحة تغير المناخ لأننا معرضون لخطرته بشكل خاص على الرغم من أننا لم نساهم إلا بالقليل في هذه المشكلة.

إن سورينام بلد كثير الغابات تقل فيه إزالة الغابات، وتصل نسبة الغطاء الحرجي فيه إلى حوالي ٩٣ في المائة. ونسهم إسهاماً كبيراً في التخفيف من آثار تغير المناخ ونحن من البلدان القليلة التي صُنفت على أنها خالية من انبعاثات الكربون في العالم. بيد أننا غير قادرين على الاستفادة الكاملة من الترتيبات العالمية المرتبطة بالإدارة السليمة للغابات. لقد حان الوقت للاعتراف بالتحديات الفريدة التي تواجهها البلدان النامية كثيرة الغابات والتي يقل فيها معدل إزالة الغابات وتحسين فرص حصولها العادل على التمويل المناخي ورفع تلك الفرص إلى الحد الأقصى. وبينما نستعد للدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام في غلاسكو، يجب أن نضع في اعتبارنا أن المثل النبيلة المقترنة بالتزامات سياسية قوية لا تعني الكثير ما لم تكن مدعومة بموارد مالية جديدة. ولذلك، ينبغي لمؤتمر الأطراف السادس والعشرين أن يسفر عن التزامات طموحة وقابلة للتنفيذ. وتدعو سورينام البلدان المتقدمة النمو إلى إعادة الالتزام بالتعهد بتقديم ١٠٠ بليون دولار لدعم البلدان النامية، على نحو ما تم الاتفاق عليه في اتفاق باريس للمناخ لعام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، أؤكد على أهمية منظمة معاهدة التعاون في منطقة الأمازون والحاجة إلى دعم أنشطتها الرامية إلى حماية غابات الأمازون المطيرة وتنوعها البيولوجي.

قبل عام واحد، تولت حكومة سورينام الجديدة مهامها، تحت قيادتي، واضطرت إلى التصدي لعدة تحديات مالية واقتصادية. وفي خضم تحديات تغير المناخ وجائحة كوفيد-١٩، يواجه بلدي أيضاً خياراً مالياً صعباً بين خدمة الدين السيادي المتزايد أو إنفاق المزيد على الصحة والتعليم وسبل عيش مواطنينا. ومن أجل السيطرة على ديوننا

الاقتصادات وإنشاء صندوق للإنعاش من آثار الجائحة بدعم من المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص. ولا يمكننا العودة إلى ما اعتدنا عليه، بل يجب علينا أن نركز على تكييف أنفسنا على وضع طبيعي جديد تكون فيه الجائحة جزءاً من حياتنا، فضلاً عن إزالة الحواجز لتسهيل الأعمال والاستثمارات.

وإلى جانب الأثر الشديد للجائحة تواجهنا تحديات أيضاً بسبب حالات النقص المالي والاقتصادي بما في ذلك عبء الديون المرتفع. وفي هذا الصدد فإن الحصول على التمويل الميسر أمر بالغ الأهمية لإعادة تشغيل اقتصاد بلدنا. ونواجه حالياً أدوات تصنيف غير واقعية وغير عادلة وذات نتائج عكسية. وتطلع سورينام إلى أساليب جديدة وموضوعية للدعم المالي استناداً إلى الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلدان المعنية. وفي الوقت نفسه ينبغي أن تؤخذ جوانب الضعف في البلدان في الاعتبار. وأدعو الجميع إلى دعم مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، على النحو الذي اقترحه الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع إزالة البيروقراطية في دعم تلك الدول. وهذا في مصلحتنا جميعاً.

تؤيد سورينام الدعوة إلى أمة متحدة أقوى وأكثر فعالية. ويجب أن تكفل الأمم المتحدة بعد إعادة هيكلتها وتنشيطها أن تظل مصدراً لانتصاف المجتمع الدولي ومحفلاً للعدالة الدولية وصنع القرار على قدم المساواة. وأؤمن إيماناً راسخاً بأنه ينبغي تنظيم المجتمعات على أساس القيم الديمقراطية والحكم الرشيد واستقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان. وخلال تحقيق تلك الأهداف يجب أن نسمح للبلدان لا سيما في خضم الأزمة الناجمة عن الجائحة بتنمية اقتصادات مستدامة دون عوائق. وتؤدي العزلة والحصار التجاري - كما هو الحال في كوبا في منطقتي - إلى تقويض تلك المبادئ ولا يلائمان تحقيق تلك الأهداف. لذلك أدعو إلى مواصلة الحوار والمفاوضات لحل الخلافات والنزاعات في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

ولا يزال تغير المناخ يشكل تحدياً خطيراً وتهديداً وجودياً يتطلب اهتمامنا جميعاً. وقد شهدنا في الأشهر الأخيرة تأثيره العالمي من حيث الفيضانات المميتة وحرائق غابات على نطاق واسع وارتفاع كبير في

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس بيو (تكلم بالإنكليزية): أهني رئيس الجمعية العامة على توليه مسؤولية توجيه أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. وأؤكد له دعم سيراليون الكامل خلال فترة ولايته. وأشيد بسلفه، معالي السيد فولكان بوزكير ممثل جمهورية تركيا، على فعاليته وكفاءته في تسيير أعمال الجمعية في دورتها الخامسة والسبعين. ونقدر تقديراً كبيراً جهوده في التحفيز على اتباع نهج متعدد الأطراف لاحتواء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ومعالجة آثارها المتعددة الأوجه من خلال عدة اجتماعات رفيعة المستوى.

وأهني أيضاً الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على إعادة تعيينه وأؤكد له دعم سيراليون المستمر له وهو يقود وينسق استجابة الأمم المتحدة للتحديات العالمية المستمرة. وتتضمن سيراليون إليه في دعوته لإعطاء الأولوية للتصدي لجائحة كوفيد-19، ضمن أمور أخرى لا تقل أهمية، وإمكانية الحصول على اللقاح والإنصاف في ذلك، والتصدي للفقر وعدم المساواة، وتأثير تغير المناخ، وتعزيز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

إن طموحنا الجماعي إلى مستقبل يسوده الأمن والإنصاف والازدهار قد لاقى مصاعب على مدى السنوات القليلة الماضية. وفي الوقت الذي يصارع فيه العالم المأساة والصدمة والآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، تقدر سيراليون جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بخصوص الجائحة. وتؤيد سيراليون أيضاً تأييداً كاملاً جميع مبادرات السياسات التي تعزز التعاون المتعدد الأطراف في مكافحة الجائحة وتنفيذ تدابير للتخفيف من آثارها في الأجل الطويل على الأرواح وسبل كسب العيش. ونعتقد أن التزامنا الجماعي من خلال الشراكات المتعددة الأطراف سيُخرج عالمنا من براثن هذه الجائحة، ويبني القدرة على الصمود والتعافي المستدام. ولذلك، فإن موضوع الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل

الخارجية الهائلة وجعل اقتصادنا سليماً مرة أخرى، قرر بلدي وضع خطة شاملة للإنعاش، وافق عليها صندوق النقد الدولي على مستوى الموظفين، وننتقل إلى الموافقة عليها على مستوى مجلس الإدارة في أقرب وقت ممكن.

كما أن سورينام على وشك اجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة، لا سيما في الصناعات الاستخراجية والزراعة والسياحة. ويجري لهذا الغرض إعداد بيئة تمكينية، بما في ذلك وضع سياسة تتعلق بالمحتوى المحلي وقانون جديد للاستثمار، لتيسير هذه الاستثمارات. وبناء على ذلك، أدعو دوائر الأعمال الدولية إلى الاستثمار في بلدي الجميل والمساهمة في التنمية المستدامة وانتقالنا المخصص نحو اقتصاد أخضر.

في الختام، أقف في هذه القاعة، معقل تعددية الأطراف والتضامن الدولي، وأهيب بنا جميعاً القيام بدورنا في الانتقال من الأقوال إلى الأفعال. إننا بحاجة إلى تعددية أطراف جديدة أكثر مرونة وإنصافاً وفعالية تستند إلى الحقائق الجديدة التي يواجهها العالم اليوم - تعددية أطراف تتسم بالكفاءة في ظل قيادة جماعية ونهج قائم على إيجاد حلول وتلبي احتياجات جميع البلدان. ومن واجبنا، بوصفنا قادة اليوم، أن نبني عالماً وكوكباً أفضل لأولئك الذين يعيشون اليوم، ولكن بالأخص للأجيال القادمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سورينام على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد شانديركابريزاد سانتوخي، رئيس جمهورية سورينام، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سيراليون.

اصطُحِب السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

وفرنسا والولايات المتحدة ومرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف. ونعمل على تكثيف معدلات التلقيح والحصول على قدر أكبر من التغطية بالتحصين لسكاننا. وقد نكون تجاوزنا الأسوأ فيما يتعلق بمتحور دلتا لكننا سنظل يقظين دائما.

وطوال فترة جائحة مرض فيروس كورونا، بذلنا المزيد من الجهود لتحسين التنمية في رأس المال البشري، ودعم أشد الفئات ضعفا من مواطنينا ومجتمعاتنا المحلية، وبناء المؤسسات القوية، وإيجاد حيز ديمقراطي أكثر شمولا، وبناء الهياكل الأساسية، وكفالة تقديم الخدمات العامة. وفي رأينا أن القدرة على الصمود لا تتحقق بالآمال بل بالعمل بجد وبشكل هادف. ولم نعد نرغب في أن ينظر إلينا على أننا أمة مثقلة بمآسي الماضي وإخفاقاته. ولم نعد نرغب في أن يتم التكلم عنا أو أن نظهر بوصفنا أمة تتعافى من مشاكل تتراوح بين النزاعات الأهلية ومرض الإيبولا، ومن سوء الإدارة والجمود الاقتصادي إلى انعدام الأمن الغذائي والمناخي. إننا أمة تسعى جاهدة إلى تحقيق إمكاناتنا الهائلة.

وقد نضجت ديمقراطيتنا السلمية. والانتخابات المنتظمة والسلمية التي يمكن التنبؤ بها أصبحت هي القاعدة. والجهات الفاعلة في المجتمع المدني شريكة على جميع مستويات الحكم وفي تقديم الخدمات العامة. وأنشأنا لجنة مستقلة للسلام والألمنة الوطنية لتعزيز التماسك الاجتماعي ومواصلة توطيد السلام في بلدنا. ولا نزال نتخلص من التهديدات التي تتعرض لها الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان. إذ ألغينا قانون التشهير المثير للفتنة الذي سُن قبل نصف قرن. ولا يوجد سياسي أو ناشط حقوقي في السجن بسبب تعبيره عن معتقداته. ولا يوجد صحفي في السجن بسبب ممارسة الصحافة في سيراليون. لقد ألغينا عقوبة الإعدام في بلدنا.

وطوال فترة جائحة مرض فيروس كورونا، عززنا الحق في التعليم من خلال حلول مبتكرة، بما في ذلك التعلم عن بعد والتكنولوجيات الهجينة للتعليم على الصعيد الوطني. وقد أضفنا ٨٠٠ ٠٠٠ تلميذ آخر، وزادنا تمويل التعليم المحلي إلى ٢٢ في المائة من الميزانية

- من أجل التعافي من كوفيد-١٩، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس وتنشيط الأمم المتحدة، ملائم وحسن التوقيت تماما.

وقد أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى تعطيل حياة الناس والاقتصادات وإلى تقييد التنمية بسبب إعادة توجيه تمويل التنمية وحجب رأس المال الخاص وتصادد تهديدات تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي وتوسيع نطاق أوجه عدم المساواة والظلم وزيادة الهشاشة. وتواجه الدول خطر عدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل. ومع ذلك، وفي خضم التشاؤم السابق لأوانه من أن النظام العالمي المألوف قد انهار، ترى سيراليون إمكانيات لتجديد التفاؤل وتحقيق نمو جديد. ونحن كدولة ممتنون للأمم المتحدة والبلدان الصديقة والمؤسسات المتعددة الأطراف التي عملت معنا للتغلب على الفترة المضطربة منذ آذار/مارس ٢٠٢٠.

وفي سيراليون، ومن خلال برنامج العمل السريع للاستجابة الاقتصادية، فإننا نعكف على بناء قدرة مالية على التحمل من خلال الاستثمار في الزراعة، وتطوير رأس المال البشري، وتوسيع الإنتاجية من خلال التنوع الاقتصادي. ولكننا نعتقد أن انتعاشنا في مرحلة ما بعد كوفيد-١٩ سيرتكز على زيادة استثمارات القطاع الخاص، والتجارة الدولية، وتمويل التنمية في قطاعات النمو. وفي هذا الصدد، هيئنا بيئة أعمال مواتية، ووجدنا حولا ودية للمنازعات التجارية، وصدقنا على صكوك التجارة والعمل الدولية، وواصلنا إحراز تقدم في مكافحة الفساد لأنه أمر مفيد للأعمال التجارية والحوكمة.

وقد ساعدت خطتنا المدروسة للتأهب الصحي، التي نفذت بإيلاء اهتمام وثيق للعلم والبيانات، على إنقاذ الأرواح وحماية سبل العيش. لقد كانت سيراليون، في مراعاة منها للحاجة إلى إنقاذ الأرواح والحفاظ على الكرامة الإنسانية، سبّاقة في وقف سلاسل انتقال العدوى، والحد من الإصابات، وتقليل الوفيات إلى الحد الأدنى، والتخفيف من آثار كوفيد-١٩ على سكاننا. ونشيد بالتضامن العالمي بشأن توفير لقاحات كوفيد-١٩ لأمتنا. ونشكر بصفة خاصة جمهورية الصين الشعبية

والأشخاص الذين يعانون من نقص في الخدمات، وأنشأنا محاكم خاصة للتعجيل بالقضايا في مجالات الجرائم الجنسية والضمان الاجتماعي والفساد والمطالبات الصغيرة، من بين مسائل أخرى. وتحت سيرايلون على التضامن العالمي فيما يتعلق بإمكانية اللجوء إلى العدالة وحصول ضحايا العنف الجنسي على سبل الانتصاف. وهذا يستند إلى جهودنا المحلية لمكافحة العنف الجنسي والجسدي. وفي هذا الصدد، أوعزت إلى البعثة الدائمة لسيرايلون لدى الأمم المتحدة بتقديم قرار قائم بذاته بشأن هذه المسألة، في الجمعية العامة. فليكن هذا العام الذي تحقق فيه الأمم المتحدة لجميع ضحايا العنف الجنسي العدالة التي يستحقونها. وسنواصل أيضا العمل عن كثب مع الشركاء بشأن الأمن السيبراني والمنافع العامة الرقمية، فضلا عن الحد من الهجرة غير النظامية للأشخاص. وقد كملنا العمل الدولي بإطلاق مبادرات محلية ونماذج للتعاون.

وتلوح في الأفق مخاطر تغير المناخ في شكل تدهور الأراضي، وأنماط هطول الأمطار غير المنتظمة، وارتفاع مستويات سطح البحر ودرجات الحرارة. وهي تهدد مجتمعة الأمن الغذائي والمائي وموارد الأسماك والحصول على الطاقة. وتشارك سيرايلون في جميع الالتزامات المتعلقة بالإجراءات المناخية العالمية وتتطلع إلى المشاركة في المؤتمر المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو والمؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي. إننا ندمج السياسات والمشاريع المراعية للمناخ في أولوياتنا الإنمائية. وفي العام الماضي، أنشأنا وكالة قانونية لتعزيز قدرتنا على معالجة الدورة الكاملة لإدارة الكوارث.

ولكن، كما هو الحال مع البلدان الأخرى الأقل نمواً، تظل الفجوة في التمويل المتعلقة بالمناخ ضمن التحديات الرئيسية في سبيل تنفيذ تدابير التخفيف والتكيف. وبناء على ذلك، تشارك سيرايلون غيرها من البلدان الأقل نمواً الدعوة إلى إنشاء صندوق أخضر للمناخ لتحقيق هدف الـ ١٠٠ بليون دولار لدعم خطط التخفيف والتكيف في البلدان النامية. ويمكننا من خلال ذلك إيجاد فرص عمل رفيقة بالبيئة، خاصة

الوطنية، واستمر التعلم طوال فترة الجائحة. وسيستأ التمثلة في الإدماج الجذري توفر إمكانية حصول جميع التلاميذ على التعليم المجاني والأمن، بمن فيهم الفتيات الحوامل، وطالبو العلم من الآباء والأمهات، والأطفال من المناطق الفقيرة والريفية أو الأشخاص ذوو الإعاقة. إننا نحرز تقدماً مطرداً في سيرايلون، ويقترن ذلك بتدابير السلامة المدرسية الشاملة، والمناهج الدراسية المجددة، والتكنولوجيات الهجينة للتعليم، والامتحانات الانتقالية المؤثقة، والوجبات الغذائية المدرسية، والصحة المدرسية، وغير ذلك من السياسات التطلعية. ونسعى إلى إقامة شراكات لزيادة توسيع نطاق هذه الاستثمارات في مجالات التعليم والتدريب التقني والتعليم العالي وريادة الأعمال. وعندئذ فقط يمكن لشبابنا اغتنام الفرص لتوسيع الاقتصاد والابتكار والاستفادة من تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة وتوفير إمكانيات جديدة لأمتنا.

وفي إطار جهودنا الرامية إلى ضمان الحق في الصحة، كافحنا في الوقت نفسه مرض فيروس كورونا كوفيد-١٩، وأعباء الأمراض الأخرى مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية والسل، وذلك بفضل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وقد دعم تحالف غافي للقاحات توفير المزيد من اللقاحات. ونعمل على خفض معدل وفيات الأمهات والأطفال في جميع أنحاء البلد، ونتطلع إلى المزيد من الشراكات لإحراز مزيد من التقدم. وفيما يتعلق بالحق في العمل، فإننا ندفع الرواتب بانتظام طوال فترة كوفيد-١٩ ونقدم الدعم للفئات السكانية الضعيفة. وهناك زيادة في معدل انتشار الإنترنت، ونحن نعمل على توسيع نطاق الحصول على الطاقة في جميع أنحاء البلد من خلال مزيج من المصادر، بما في ذلك الطاقة الشمسية.

وتشارك سيرايلون إلى الجهود الدولية لحماية حقوق المرأة، وتجهيز المزيد من النساء للقوة العاملة، وتوسيع نطاق حصولهن على الموارد، وتعزيز التمكين والإنصاف الجنسانيين. إن بناء مجتمعات قادرة على الصمود وشاملة للجميع في مرحلة ما بعد فيروس كورونا ينطوي على زيادة فرص الوصول إلى العدالة في مجتمع آمن ومأمون. وفي سيرايلون، وسعنا نطاق خدمات المساعدة القانونية لتشمل الفقراء

الهرمي وفقا للقوة وأن نناقش شواغلنا المشتركة وتطلعاتنا المشتركة كنظرًا على قدم المساواة. وتلاحظ سيراليون التقدم الملحوظ الذي أحرزته الأمم المتحدة والدول الأعضاء في مسألة إنهاء الاستعمار. ولذلك فإننا نشجع الدول الأعضاء على وضع نهج جديدة للنهوض بجدول أعمال إنهاء الاستعمار، متشبا مع الولاية الواردة في القرار ١٥١٤ (د-١٥). فالنظام العالمي لما بعد كوفيد-١٩ يتطلب المزيد من الشراكة والتعاون مع إسهامات من جميع الدول في جميع القارات في جميع أنحاء العالم. ولا يمكننا أن نستبعد أصوات البلدان الأفريقية البالغ عددها ٥٤ بلدا، أو الـ ١,٢ بليون نسمة من سكان العالم الذين يعيشون في أفريقيا. ولا يمكننا تبرير ذلك الاستبعاد بهياكل سلطة أنشئت قبل ٧٥ عاما. فيجب علينا أن نعيد تأكيد قيمنا المشتركة وأن نعالج تطلعاتنا المشتركة بوصفنا نظراء متساوين.

ويمكننا أن نبدأ في معالجة هذه الاختلالات الجسيمة بإصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية، وبالتالي تعزيز شرعية قراراته. وتشيد سيراليون بالالتزام الذي تجلى في بث روح جديدة في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. ويسر سيراليون، بوصفها منسقة لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة التابعة للاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح مجلس الأمن، أن تشير إلى التقدم المحرز خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة في الإشادة بالاعتراف على نطاق الدول الأعضاء بتطلعات أفريقيا المشروعة إلى الاضطلاع بدورها المشروع على الساحة العالمية ودعمها الواسع النطاق لها. وكما أكد الموقف الأفريقي المشترك، الذي ورد في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت، فإن معالجة ذلك الظلم التاريخي ضد أفريقيا أولوية ملحة. فأفريقيا تطالب بما لا يقل عن مقعدين دائمين يتمتعان بجميع حقوق وامتيازات الأعضاء الدائمين، بما في ذلك حق النقض - إذا ما احتفظ بحق النقض - ومقعدين إضافيين في فئة عضوية مجلس الأمن غير الدائمة. وبالنسبة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، أحث جميع الأعضاء على البرهنة على إعادة التزامهم بإصلاح مجلس الأمن وجعله أكثر تمثيلا وشمولا وديمقراطية وشفافية وخضوعا للمساءلة.

للشباب والنساء، والحث على مجتمعات مستدامة وشاملة للجميع وبناء القدرة على التكيف مع الصدمات الناجمة عن تغير المناخ.

وعلى الرغم من ذلك التقدم تتعامل مناطقنا دون الإقليمية في أفريقيا مع أوجه قصور في تحقيق السلام ناجمة عن التطرف العنيف والقرصنة وغيرها من قوى عدم الاستقرار. وتتعاون منظمنا القارية، الاتحاد الأفريقي، ومنظمة منطقتنا دون الإقليمية، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تعاوننا تاما. ونحث الأمم المتحدة على زيادة تعاونها وشراكاتها مع تلك الهيئات والحكومات كي تنعم المنطقة دون الإقليمية بمزيد من السلام. ويقدم بلدي قيادة للبلدان المتضررة من النزاع والهشة في مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة. ونشدد على الصلة بين السلام والتنمية ونعيد تأكيد دعوتنا المشتركة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي والسعي إلى تحقيق السلام من خلال الحوار والمصالحة الوطنيين. وعندئذ فقط ستمكن دولنا من الخروج من الهشاشة إلى التنمية المستدامة.

وقد أثرت جائحة كوفيد-١٩، على الرغم من أنها عالمية، بشكل غير متناسب على بلدان مثل بلدنا ضمن مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة. فأفقر دول العالم تواجه تحديات قائمة متمثلة في انتكاسات اقتصادية عالمية وانخفاض في المعونة الخارجية وزيادة في العجز التجاري. ولذلك فإن نجاح جهود الإنعاش العالمية سيتوقف على انتعاش البلدان ذات الأوضاع الهشة. وقد أجرينا استعراضات وطنية طوعية واستعراضات أقران كأدوات تقييم ذاتي لتقييم التقدم الذي أحرزناه والتحديات التي يجب أن نواجهها. ونعتقد أنه يمكننا من خلال إصلاحاتنا الجارية الانتقال من الهشاشة إلى مستقبل مستدام وقادر على الصمود. ونعتقد أنه يمكننا أن نحقق ذلك المستقبل بالاستثمار في تنمية رأس المال البشري وبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشاملة للجميع.

إن إقامة نظام عالمي أكثر عدلا وإنصافا في فترة ما بعد كوفيد-١٩ أمر ممكن عندما تتمكن جميع دول العالم ومناطقه من الحوار كنظرًا على قدم المساواة. ويجب علينا أن نقضي على الترتيب

اصطحب السيد جوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر متكلم في هذه الجلسة. وسنواصل المناقشة العامة في الجلسة العامة المقبلة التي ستبدأ في الساعة ١٥/٠٠.

رُفعت الجلسة الساعة ١٤/٥٠.

وأود أن أختتم كلمتي بإعادة التأكيد على أن سيراليون ستعمل مع الشركاء لتعزيز النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد والتعاون على جدول أعمالنا العالمي المشترك لما بعد كوفيد-١٩ وإعادة البناء على نحو أفضل وأكثر استدامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سيراليون على البيان الذي أدلى به للتو.

المرفق الأول

خطاب جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

[الأصل: بالعربية والإنكليزية]

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، السيد الأمين العام، أصحاب الفخامة؛

يسعدني أن أشارك في هذا اللقاء للجمعية العامة، للتصدي للمخاوف المشتركة، والتنبه للأخطار العالمية المحدقة، وللمضي قدماً وبسرعة لتحقيق ما تستحقه شعوبنا، دون أن نترك أحداً خلف الركب.

لا داعي للخوض في تفاصيل ما نعرفه جميعاً، فالتحديات الأبرز اليوم عالمية التأثير، كالجائحة القاتلة، والتغير المناخي، والصراعات العنيفة التي يستغلها المتطرفون حول العالم، والتصدعات التي تزعزع الاستقرار الاقتصادي، وأزمة اللاجئين العالمية التي ما زالت مستمرة.

إن من مصلحة بلداننا المشتركة، التصدي لهذه التحديات بنجاعة، وهذا يتطلب العمل المشترك، بحيث يكون التركيز على الإنجاز، فمن غير الممكن تحقيق التغيير الإيجابي الذي نصبو إليه بالتمني، ولذلك يجب أن يكون عملنا منسقاً ومنظماً لنتترك أثراً عالمياً حقيقياً.

ولطالما اتخذ الأردن العمل المشترك نهجاً، فمنذ تأسيس دولتنا قبل ١٠٠ عام، ونحن نعمل عن كثب مع شركائنا الإقليميين والدوليين لتعزيز السلام والازدهار والاحترام المتبادل حول العالم. ندرك الصعوبات والتحديات، لكننا نرى أيضاً الفرص الكبيرة لبناء عالم أفضل.

أصدقائي،

إن الشراكات العالمية مطلب حيوي لحل أحد أقدم الصراعات في التاريخ الحديث، وهو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. تكررت الحرب القاسية على غزة هذا العام أن الوضع الحالي لا يمكن له أن يستمر، وأن المعاناة التي نراها تؤكد ضرورة مواصلة دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تعمل وفقاً لتكليفها الأممي وتوفر خدمات إنسانية حيوية لـ ٥,٧ مليون لاجئ فلسطيني.

لكن كم بيت سيدمر وكم طفل سيموت قبل أن يصحو العالم؟ لا يمكن أن يتحقق الأمن الفعلي لكلا الطرفين، بل للعالم بأسره، إلا من خلال السلام المبني على حل الدولتين، الذي يفضي إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة والقابلة للحياة على خطوط حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

والقدس الشريف في قلب هذا السلام، فهي مدينة مقدسة بالنسبة لمليارات الأشخاص حول العالم. ومن جانبنا، سيستمر الأردن بالعمل على الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في مدينة القدس، ومقدساتها الإسلامية والمسيحية من منطلق الوصاية الهاشمية عليها. وأنا أؤمن بأنه من الممكن، بل ومن الضروري، أن تجمع القدس الشريف بين المسلمين والمسيحيين واليهود، ويمكن للمدينة المقدسة وبجهود دولي، أن تكون رمزا للوحدة وليس للفرقة.

أصدقائي،

وفي منطقتنا، يواجه لبنان وضعاً إنسانياً واقتصادياً حرجاً. إن الظروف المعيشية الصعبة تلقي بظلالها على الملايين، فتجد أسراً بلا قوت يومهم، وبيوتاً بلا كهرباء أو مياه، وشركات غير قادرة على العمل. في هذا الوقت العصيب، يحتاج الشعب اللبناني لدعمنا الكامل، لتمكينهم من النهوض من هذه الأزمة. ويتطلب ذلك استجابة دولية محكمة التخطيط ودقيقة التنفيذ، نشارك فيها جميعاً.

وعلى العالم ألا ينسى ملايين اللاجئين في الدول المستضيفة مثل لبنان. والأردنيون يعرفون جيداً الأثر الكبير للجوء. فعلى مدى الأجيال، قدم الأردن الكثير من التسهيلات لمساعدة ملايين اللاجئين الفارين من الاضطهاد والخطر. ولكن رعاية ملايين اللاجئين والمجتمعات المستضيفة لهم مسؤولية دولية، فلا بد من استمرار دعم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات الأخرى التي ترعى اللاجئين والمجتمعات المستضيفة، وتمنحهم الأمل.

أصدقائي،

إن التخلي عن يحتاجون المساعدة، وترك الأبرياء عرضة للخطر، وترك الصراعات تستشري دون حلها، يخدم المتطرفين حول العالم، الذين يستغلون حالة اليأس والإحباط والغضب الناجمة عن هذه الأزمات. ورغم أننا قد كسبنا بعض المعارك، إلا أن الحرب على الإرهاب والتطرف لم تنته بعد، ولا تزال هناك حاجة ملحة للعمل العالمي المشترك بهذا الصدد. وللتصدي لهذه المشكلة برمتها، يستمر الأردن بالعمل عن قرب مع شركائه، فمن خلال النهج الشمولي الذي تتبناه مبادرة "اجتماعات العقبة"، عملنا على تقريب وجهات النظر ورفع التنسيق بين القادة المعنيين وساعدنا في تبادل أفضل الممارسات وتطوير استراتيجيات جديدة، وغير ذلك.

أصدقائي،

حتى لو لم تكن هناك مخاطر أخرى تواجه الإنسانية، سنظل بحاجة لتتحد في مواجهة الخطر الوجودي في عصرنا، وهو التغير المناخي. وكواحد من أفقر البلدان مائياً على مستوى العالم، يعي الأردن تماماً خطورة هذا التحدي. فالخطة التنفيذية الوطنية للنمو الأخضر في الأردن صممت لضمان كفاءة الطاقة وتعزيز منعنا في قطاعي المياه والزراعة. لكن ليس باستطاعة أي بلد أن يواجه التغير المناخي منفرداً. وهذا تذكير مهم لنا

بأهمية تطوير أساليب جديدة للتصدي لهذا التحدي وكل التحديات التي تواجهنا كعالم واحد وإنسانية واحدة. ولهذا السبب، لطالما دعا الأردن لبناء شبكات إقليمية لتعزيز المنعة بهدف تجميع الموارد وتطوير القدرة على الاستجابة للتحديات بسرعة وسهولة حال ظهورها. ونحن على استعداد للإفادة من الموقع الاستراتيجي للأردن على نقطة تلاقي آسيا وأفريقيا وأوروبا لتسهيل أوسع استجابة عالمية للتحديات.

ولكل بلد نقاط قوة وقدرات يمكن تسخيرها ولكل منطقة إمكانيات تساعد على تسريع استجابة عالمية أوسع ولكل جهة دولية القدرة على المساهمة والإرشاد والتعزيز والتنسيق بشأن العمل الدولي المشترك. في هذه الجمعية العامة، يمكننا سوية إعادة التفكير، وإعادة توجيه عالمنا بعيدا عن الخطر.

نحن نعلم ما هي المخاطر ونعلم ما هي الفرص. فلنتخذ الآن الخطوات التي نحتاجها معا.

شكرا لكم

المرفق الثاني

خطاب جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية ورئيس مجلس وزراء المملكة العربية السعودية

[الأصل: بالعربية والإنكليزية]

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

معالي رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، معالي الأمين العام للأمم المتحدة،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نود في البداية تهنئة معالي السيد عبد الله شهيد على انتخابه رئيساً للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، راجياً له التوفيق في أداء مهامه. كما أتقدم بالشكر لمعالي السيد فولكان بوزكير، لجهوده المبذولة خلال رئاسته للدورة السابقة. وأبارك لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة على إعادة تعيينه لولاية ثانية في منصبه، مشيداً بالعمل المميز الذي يقوم به لرفع كفاءة مؤسسات الأمم المتحدة، بما يحقق أهداف ميثاقها.

السيد الرئيس،

المملكة العربية السعودية من الأعضاء المؤسسين لمنظمة الأمم المتحدة، وهي ملتزمة منذ توقيعها على ميثاق سان فرانسيسكو بمقاصدها ومبادئها، التي تهدف لحفظ الأمن والسلم الدوليين وحل النزاعات سلمياً واحترام السيادة والاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. إن ما يواجه المجتمع الدولي اليوم من تحديات يتطلب تعزيز التعاون الدولي متعدد الأطراف.

فقد أثبتت جائحة كورونا أن الطريق للتعافي المستدام يعتمد على تعاوننا جميعاً في إطار جماعي. وقد قامت المملكة العربية السعودية بدور حيوي في قيادة الاستجابة العالمية لهذه الجائحة من خلال رئاستها لمجموعة العشرين العام الماضي، ودعمت المملكة الجهود العالمية لمواجهة هذه الجائحة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، إضافة إلى تقديمها ٣٠٠ مليون دولار لمساعدة جهود الدول في التصدي للجائحة.

وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية لا تزال المملكة العربية السعودية ملتزمة بدورها الإنساني والإنمائي الكبير في مساعدة أكثر البلدان احتياجاً وتأثراً بالكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية. وفي عام ٢٠٢١ كانت المملكة أكبر المانحين للمساعدات الإنسانية والإنمائية في العالمين العربي والإسلامي، ومن بين أكبر ثلاث دول مانحة على الصعيد الدولي.

وتحرص المملكة على انتعاش الاقتصاد العالمي. وينعكس ذلك بوضوح في جهودها الرائدة بالتعاون مع شركائها في منظمة أوبك ومجموعة العشرين لمعالجة العواقب الوخيمة لجائحة كوفيد-١٩ بغية تعزيز استقرار أسواق النفط وتوازن الإمدادات بطريقة تحافظ على مصالح الموردين والمستهلكين.

السيد الرئيس،

تدرك المملكة أهمية دعم الجهود المبذولة لمكافحة التحدي المشترك لتغير المناخ وآثاره السلبية. لذلك أطلقت المملكة مبادرات فريدة في نوعها ذات أهمية للمنطقة والعالم، أبرزها المبادرة السعودية الخضراء ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر واقتصاد الكربون الدائري، التي ستساهم جميعها بشكل فعال في تحقيق الأهداف العالمية في هذه القطاعات.

ويكمن جوهر رؤية المملكة لعام ٢٠٣٠ في تحقيق الازدهار وبناء مستقبل أفضل وتنمية اقتصاد رائد ومجتمع فعال ومتعاون مع العالم. لقد حققنا بعد خمس سنوات من انطلاق رؤية عام ٢٠٣٠ تقدماً هائلاً في دعم الصناعة المحلية وتطوير البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات وحلول الطاقة، والاستثمار في العديد من القطاعات الأخرى فضلاً عن تمكين النساء والشباب وتحسين نوعية الحياة للجميع.

وبهذه الروح تولي السياسة الخارجية للمملكة الاهتمام الكامل لتعزيز السلام والأمن ودعم الحوار والحلول السلمية وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق التنمية وتلبية تطلعات السكان إلى غد أفضل في الشرق الأوسط وحول العالم. وقد تجلت هذه الروح في نجاح المملكة في رعاية الاتفاق بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ومساهمتنا الفعالة في مجموعة أصدقاء السودان، فضلاً عن دعمنا لجهود العراق لاستعادة تعافيه ومكانته.

كما تدعم المملكة بقوة الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية ملزمة لمشكلة سد النهضة بطريقة تحمي حقوق مصر والسودان في المياه. وتدعم المملكة الحلول السلمية التي ترعاها الأمم المتحدة للأزمات في سوريا وليبيا، فضلاً عن كل الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان لتلبية تطلعات الشعب الأفغاني والحفاظ على حقوق جميع أفراد مجتمعه.

السيد الرئيس،

ونشدد على أن السلام يعدُّ الخيار الاستراتيجي للمنطقة، من خلال حل عادل ودائم لقضية فلسطين يقوم على القرارات الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية بطريقة تكفل حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة داخل حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

إن مبادرة السلام اليمنية التي قدمتها المملكة في آذار/مارس من هذا العام قادرة على إنهاء النزاع ووقف إراقة الدماء ووضع حد لمعاناة الشعب اليمني الشقيق. وللأسف، تواصل الميليشيا الحوثية الإرهابية رفض

الحلول السلمية واختارت بدلا من ذلك اتباع نهج عسكري للسيطرة على المزيد من الأراضي اليمنية وتنفيذ اعتداءات يومية على الهياكل المدنية داخل المملكة وتقويض الملاحة الدولية وإمدادات الطاقة العالمية. وتستغل ميليشيات الحوثي معاناة الشعب اليمني وحاجتهم الماسة إلى المساعدات الإنسانية علاوة على المخاطر الناجمة عن تدهور حالة السفينة صافر بوصفها أدوات للمساومة والابتزاز.

السيد الرئيس،

لقد التزمت المملكة دائما بمبادئ وقرارات الشرعية الدولية، مع احترام السيادة الوطنية لجميع الدول ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وتحفظ المملكة بحقها المشروع في الدفاع عن نفسها ضد الهجمات التي تشن بواسطة الفدائف التسيارية والطائرات غير المأهولة والقوارب المحملة بالمتفجرات. وترفض المملكة رفضا قاطعا أي محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية.

إن إيران جارة لنا ونأمل أن تسفر محادثاتها الأولية معها عن نتائج ملموسة لبناء الثقة وتمهيد الطريق لتحقيق تطلعات شعوبنا في بناء علاقات تعاون تقوم على الامتثال لمبادئ وقرارات الشرعية الدولية واحترام السيادة والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فضلا عن وقف جميع أشكال الدعم للجماعات الإرهابية والميليشيات الطائفية التي لم تؤد إلا للحرب والدمار والمعاناة لشعوب العالم.

وتشدد المملكة على أهمية الحفاظ على منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل. عليه تدعم المملكة الجهود الدولية الرامية إلى منع إيران من تطوير الأسلحة النووية. وتعرب المملكة عن شعورها بالقلق البالغ من الإجراءات التي تتخذها إيران والتي تتعارض مع التزاماتها وتتناقض تناقضا صارخا مع تدعيه دائما، وهو أن برنامجها النووي موجه للأغراض السلمية.

وستواصل المملكة التصدي للفكر المتطرف القائم على خطاب الكراهية والإقصاء. وستواصل المملكة مكافحة ممارسات الجماعات الإرهابية والميليشيات الطائفية التي تجلب الدمار للشعوب والأمم. وتؤكد المملكة أهمية وقوف المجتمع الدولي بحزم في وجه كل من يدعم الجماعات الإرهابية والميليشيات الطائفية ويرعاها ويمولها ويؤويها أو يستخدمها كوسيلة لنشر الفوضى والدمار وتعزيز هيمنته ونفوذه.

والسلام عليكم.

المرفق الثالث

خطاب السيد ديفيد كابوا، رئيس جمهورية جزر مارشال

السيد الرئيس، السيد الأمين العام، أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي والسعادة،

إنه لمن دواعي سروري أن أنقل إليكم تحيات يوكوي الحارة من جمهورية جزر مارشال.

إن الدول الصغيرة والضعيفة مثل بلدي بحاجة ماسة إلى أمم متحدة أقوى. وفي حين لا يفوت علينا فهم التحديات الصعبة التي تواجهنا جميعاً، لا يمكننا أن ننسى أن الأمم المتحدة لم تنشأ لتكون شاملة للتنوع العالمي فحسب، ولكن أيضاً للعمل بلا هوادة لتحقيق المثل العليا المشتركة للديمقراطية والمجتمعات الحرة والأمن وحقوق الإنسان العالمية الأساسية. وإذا لم نذكر الأخطاء التي أدت إلى النزاعات العسكرية العالمية الشاملة في القرن الماضي، أخشى أن يتعين علينا تكرارها.

ويجب إظهار القيادة من جميع الملتزمين بالعمل - الدول الصغيرة والكبيرة على حد سواء. ولا يمكننا الامتنال لمحاولات إعادة كتابة الوثيقة المتعلقة بحقوق الإنسان العالمية. وتواجه منطقتي في جزر المحيط الهادئ تهديداً أمنياً ناشئاً يتجلى في منافسة جيوسياسية من جانب أكبر القوى في العالم - فهل سنقع مرة أخرى في عراك شد وجذب؟ لقد ظللنا طوال تاريخ بلدي الفتى مخلصين في السعي إلى تحقيق ديمقراطية مستقلة وحرّة تكفل حقوق الإنسان الأساسية والفردية حتى ونحن نواجه تحديات إنمائية كبيرة. وبصفتنا قادة للجزر، يجب أن نواصل بحزم التزامنا بأن تكون منطقة المحيطين الهندي والهادئ حرة ومفتوحة وأن ننأى عن أي شخص يسعى إلى بيع قيمنا الأساسية بالإغراءات السهلة. وأرحب بالحوار الذي أجري مؤخراً بين اليابان وجزر المحيط الهادئ بشأن الدفاع باعتباره تدبيراً رئيسياً لبناء الثقة ضد النفوذ الاستبدادي.

وما يزال السؤال المطروح قائماً هو ما إذا كان بإمكان الأمم المتحدة والمجتمع الدولي التحدث بشكل كاف عن هذا التهديد الناشئ، وما إذا كان أقرب شركائنا التقليديين قادرين على الاستجابة لدعوتنا ببناء شراكة حقيقية تتجاوز كثيراً التصريحات الإعلامية، وأن تكون شراكة تحدث تغييراً كبيراً في مجتمعاتنا المحلية.

السيد الرئيس،

ما تزال جزر مارشال ملتزمة ببناء جزر أقوى في منطقة المحيط الهادئ

السيد الرئيس،

لا تزال جزر مارشال ملتزمة ببناء منطقة أقوى في جزر المحيط الهادئ، منطقة قادرة على التصدي لهذه التحديات الشديدة التي تواجه الديمقراطية والأمن والتنمية، بما في ذلك تهديدات ارتفاع مستوى سطح البحر لجزيرتنا المرجانية المنخفضة. غير أن وسائل معالجة هذا الأمر يجب أن تكون من خلال المؤسسات التي تعامل أصواتنا وتطلعاتنا القيادية على قدم المساواة مع الآخرين. فلا يمكننا أن نجلس متفرجين على شؤوننا

الخاصة. وحتى في الوقت الذي تمر فيه جزر مارشال حالياً بمرحلة انتقالية بعيداً عن منتدى جزر المحيط الهادئ - تحت السلطة النهائية للبرلمان - فإننا لا نزال ملتزمين أيضاً أكثر من أي وقت مضى بالعمل المشترك الذي يعزز الديمقراطية والأمن وحقوق الإنسان في منطقتنا.

وفي هذا الصدد، أرحب بتعزيز قمة رؤساء ميكرونيزيا في شمال المحيط الهادئ، ونتطلع إلى صوغ صوت مشترك يتصدى للتهديدات الأمنية الناشئة ويجسد بشكل مباشر القيم المشتركة لثقافتنا وديناميتنا الديمقراطية.

السيد الرئيس،

إنني أؤيد الالتزام الثابت من جانب الأمين العام بالنهوض بمناقشات إصلاح منظومة الأمم المتحدة لتصبح إلى إجراءات إدارية واضحة. وأريد أن أشدد على الحاجة الملحة إلى بذل جهود ملموسة وتستند إلى نص من أجل إصلاح مجلس الأمن. ويسرني بصفة خاصة أن أؤيد افتتاح مكتب جديد متعدد البلدان للأمم المتحدة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة في وقت لاحق من هذا العام، مكرساً لخدمة البلدان الجزرية الخمسة في شمال المحيط الهادئ. إنها فرصة حيوية لتعزيز الجسر الهش الرابط بين الأهداف الوطنية والعالمية، وتتيح للنظام الدولي فرصة هامة للتركيز على الهيكل الفريد لدولنا. ونرحب بزيادة تركيز الأمم المتحدة، ونلتزم بالقيام بدورنا في تحسين إدماج المساعدة على مستوى الأمم المتحدة في التخطيط والتنفيذ الوطنيين. وأشدّد أيضاً، على وجه الخصوص، على أهمية إدراج المساعدة العملية لمعالجة آثار التجارب النووية في إطار التعاون المقبل للتنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

إننا نجتمع في الأمم المتحدة ونحن لا نزال في خضم جائحة كوفيد-19 العالمية. ولا يزال المجتمع الدولي يواجه تحديات كبيرة في مجال تعزيز التعاون الدولي لتوفير وتوزيع اللقاحات، ولا سيما على أضعف الشعوب. ومع ذلك، يسرني أن أبلغ عن نجاحنا القوي نحو تحقيق هدف تطعيم كل شخص مؤهل تقريباً في أمتنا. وأود أن أشكر الولايات المتحدة على وجه الخصوص على مدّها يد العون بصورة قوية ومبكرة لضمان عدم تخلف جزر مارشال عن الركب في جهود التطعيم. ونفخر بأن بلدنا لا يزال خالياً من مرض فيروس كورونا، ولو أن المخاطر المستقبلية لا تزال كبيرة.

غير أن حدودنا لا تزال مغلقة إلى حد كبير لأننا نفتقر إلى القدرة الكاملة على التصدي لاحتمال حدوث حتى الفاشيات الصغيرة. وفي حين أن محركنا الاقتصادي الأساسي المتمثل في مصادد الأسماك لم يكد يبدأ في التعافي، فإن أمتنا لا تزال مجبرة على تقليص الجهود المبذولة في مجالات التنمية الأساسية، في وقت كان من الواضح أنه ينبغي لنا أن نمضي قدماً. ومن الأهمية بمكان أن يواصل النظام الدولي تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتدابير المتعلقة بمرض فيروس كورونا في الدول الجزرية الصغيرة والنائية.

السيد الرئيس،

لا يزال تغير المناخ يشكل أكبر تهديد لأمن منطقتنا ورفاهها - ولا سيما لدول الجزر المرجانية المنخفضة مثل بلدي. فليس لدينا ببساطة أرض أكثر ارتفاعاً نعطيها. إن القيادة الدؤوبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ودوائر الشركاء الأوسع نطاقاً، توضح أن أغلبية ساحقة على الصعيد العالمي تطالب بأن يتم تنفيذ اتفاق باريس بالأفعال لا بالأقوال الجوفاء. ويتيح مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هذا العام فرصة حيوية للعالم للوفاء بالوعود المقطوعة في اتفاق باريس بزيادة الطموحات. وما زلنا نؤيد قيادة المملكة المتحدة بوصفها الدولة المضيفة، بغض النظر عن التحديات التي تفرضها الجائحة العالمية. وقد طرحنا التزامنا باتخاذ إجراءات أقوى - فيما يتعلق بالتزاماتنا الوطنية بشأن الانبعاثات والتكيف وفيما يتعلق بالتوقعات بأن تكون قيادة القطاع البحري الدولي ذات مغزى لتحقيق طموح أكبر - ولكننا لا نستطيع أن نعمل وحدنا. إن هذا العام هو الوقت المناسب لوضع مستوى أعلى من الطموح، لا يسع العالم، ولا سيما البلدان الأضعف، أن يفشل في إبقاء ارتفاع درجة الحرارة عند مستوى يقل عن ١,٥ درجة مئوية. ولم يتم الوفاء بعد بالوعود السابقة بتمويل أقوى بشأن المناخ، وحتى لو تم الوفاء بها، فلا بد أن تكون في متناول الأشد احتياجاً. ومع استمرار ارتفاع مستوى سطح البحر بلا هوادة، بات هناك الآن حد فاصل مباشر بين الوعود التي لم يتم الوفاء بها وبين الإجراءات المجدية. ويلزم وجود مقرر خاص معني بتغير المناخ لتعزيز التركيز ومنظور حقوق الإنسان بشأن الفئات الأكثر ضعفاً، حيث لا توجد في كثير من الأحيان حلول سهلة. فلا يمكن للعالم ببساطة أن يؤخر الطموح المناخي أكثر من ذلك.

السيد الرئيس،

إن لجمهورية جزر مارشال جذورها الموروثة بوصفها كانت تحت وصاية استراتيجية للأمم المتحدة، حيث يظل قراران لمجلس الوصاية - على الرغم من تحذيراتها في ذلك الوقت - المثال الوحيد في التاريخ الذي أذنت فيه أي هيئة من هيئات الأمم المتحدة تحديداً بإجراء تجارب نووية. وكان ذلك جزءاً من برنامج أوسع نطاقاً لتجارب الأسلحة النووية شمل ٦٧ تجربة جوية أجرتها الولايات المتحدة بوصفها السلطة القائمة بالإدارة، بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥٨ - حيث كانت تطلق قذائف تعادل ١,٦ من حجم قنبلة هيروشيما كل يوم، لمدة ١٢ عاماً. ولا يزال إرث هذه التجارب يشكل تهديداً جدياً معاصر - في مياها وأراضيها وأجسادنا. وقد شكلنا مؤخراً لجنة نووية وطنية لتنسيق الاستجابات الفعالة، وما زلنا ننظر إلى هذه الآثار من منظور حقوق الإنسان. وعلى الرغم من التزامنا، فإننا ببساطة نفتقر إلى القدرة على تلبية احتياجاتنا المحلية بشكل كامل. ونشدد بلا كلل على أنه لا ينبغي لأي شعب أو أمة أن يتحمل عبئاً كعبئنا، وأنه لا ينبغي إخبار أي جهد للتحرك نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية والمخاطر النووية، من خلال أي مسارات فعالة.

السيد الرئيس،

ونرحّب بالتقدم المحرز مؤخراً لاستعادة مؤتمر قمة الأمم المتحدة للمحيطات، المقرر الآن أن تستضيفه كينيا والبرتغال في العام المقبل. ونتطلع إلى مؤتمر قمة المحيطات الذي تستضيفه بالاو في العام القادم. وبالنسبة لدولة تشكل المحيطات ٩٩ في المائة من مساحة أراضيها الأوسع، فإن القيادة أولوية لا يمكن إنكارها. ولا يمكن أن يقتصر العمل العالمي بشأن المحيطات على النهج المجزأة فحسب. فهناك حاجة إلى إرادة سياسية أقوى بكثير - ونحن بصفتنا دولاً في المحيطات الكبيرة نقود بوصفنا مثلاً يحتذى. وقد حددنا، مع جيراننا الإقليميين، حدودنا البحرية الثابتة حتى في مواجهة ارتفاع مستوى البحار. وقد عملنا مع الأطراف في اتفاق ناورو لدفع العالم لجعل أرصدة سمك التونة قابلة للتتبع ومستدامة تماماً. وبوصفنا أكبر ميناء لسمك التونة في العالم، فقد قمنا بعملنا الوطني لحفز تحقيق تقدم كبير في التطعيم ضد مرض فيروس كورونا لأطعم صيد السمك الأجنبية. وبالتعاون مع وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادئ، ما زلنا ملتزمين بمنطقة بضمان الحد الأدنى من المعايير الاجتماعية ومعايير حقوق الإنسان الأساسية للطواقم والمراقبين والسفن التي تقوم بالصيد في مياها وتزور موانئنا. ولكن هذا يظل غير مكتمل من دون التزام أقوى من دول صيد الأسماك في المياه البعيدة، وكثير منها أيضاً قوى عظمى عالمية. تنطبق حقوق الإنسان في المحيطات - دون استثناء - بقدر ما تنطبق على اليابسة.

السيد الرئيس،

بعد مرور أكثر من ٧٥ عاماً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يزال العالم مقصراً في تحويل هذه التطلعات إلى حقائق واقعة. وهناك العديد من حالات الحقوق المعقدة في جميع أنحاء العالم تستحق اهتماماً ودبلوماسية أكثر دقة مما يمكن أن تتحمله النهج العامة. غير أن الدول تسعى في كثير من الأحيان إلى تجنب المساءلة ومحاولة الاختباء وراء القوة السياسية أو استخدام السيادة أو الإرث الاستعماري أو تحديات التنمية كأعذار للاختفاء القسري أو القتل خارج نطاق القضاء أو لقمع التعبير السياسي الأساسي. وهذا ببساطة ليس حلاً "مريحاً للجميع" لأي أحد.

واستناداً إلى تاريخنا وخبرتنا، لا نزال ملتزمين بضمان أن تكون أصوات أضعف الناس مسموعة بشكل أفضل. كان ينبغي للمجتمع الدولي أن يتعلم من أخطاء سابقة كثيرة جداً بوجوب ألا تؤثر السياسة سلبيًا على طريقة تفكيرنا أو أن تكون عائقاً أمام الإجراءات. وفيما يتعلق بميانمار، تكلمت الجمعية العامة بصوت عالٍ باعتماد القرار ٢٨٧/٧٥ في وقت سابق من هذا العام، ولم يعارضه سوى دولة عضو واحدة، وحثت القوات المسلحة على وقف استخدام القوة المميتة واحترام الإرادة الحرة للشعب.

وبالإضافة إلى ذلك، تغرر جزر مارشال بانضمامها إلى البيانات المشتركة عبر الأقاليم في الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان التي تعرب عن قلقها الشديد إزاء قضايا حقوق الإنسان في منطقة شينجيانغ في جمهورية الصين الشعبية، فضلاً عن التطورات مؤخرًا في هونغ كونغ. وإذا كانت زيارة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي لم تزل غير مقررّة، فإننا نشجع بقوة على مواصلة جميع الخيارات المتاحة لتعميق تحليل مجلس حقوق الإنسان وتقييمه.

سيدي الرئيس،

إن جائحة كوفيد-١٩ العالمية المدمرة تتطلب عملاً جماعياً من جميع البلدان وأصحاب المصلحة والشعوب إذا أردنا تحقيق تعافٍ مرن. وينبغي السماح لتايوان بالمشاركة بطريقة تُكفل فيها المساواة والكرامة داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فضلاً عن الأنشطة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ولا يوجد على الإطلاق أي شيء في قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) يمنع اتباع هذا النهج الشامل للجميع، ولا يوفر هذا القرار أي شيء لاستخدامه كذريعة، لأنه لا يعبر عن أي موقف بشأن تايوان. ولا يمكن للأمم المتحدة، بوصفها مؤسسة تركز على الشعب، أن تتجاهل أفراد الشعب التايواني أو الاستمرار في استخدام جنسيتهم لاستبعادهم من حضور الجلسات العامة أو الزيارات العامة في مقرها. ويجب أن ينتهي الصمت المخزي.

سيدي الرئيس،

من أجل التصدي بفعالية للتحديات الخطيرة الماثلة أمامنا جميعاً، يحتاج المجتمع الدولي إلى قيادة قوية والتزام حقيقي بحقوق الإنسان والأمن. ومن الواضح للجميع أن هناك حاجة إلى تصحيح كبير في المسار لإعادة بناء الثقة والتعاون السياسيين. ومع ذلك، فإن هذا التحدي يتيح أيضاً فرصة حيوية لإعادة تشكيل العالم ليغدو أقرب إلى القيم المشتركة للحرية الديمقراطية المتأصلة في الميثاق.

شكراً لكم (kommol tata بلغة سكان جزر مارشال).